A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.12
10 October 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

- خطاب السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :
السيد نواتشوكو (نيجيريا)
السيد تشيان تشيتشن (الصين)
السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

- تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات اخرى [١٧] :
(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64155/A ١٤٩٠ح(٨٩)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

خطاب السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية أولا إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية السيد محمد حسني مبارك .

اصطحب السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية مصر العربية والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية السيد محمد حسني مبارك . وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية .

الرئيس مبارك : يسعدني أن استهل كلمتي أمام الجمعية العامة في دورتها الجديدة بتقديم خالص التهنئة القلبية لكم ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة ، كإبن بار لافريقيا المجيدة ، وممثل لها في هذا المحفل الرفيع ، وهو ما يعكس تقدير المجتمع الدولي لبلدكم الشقيق نيجيريا ، واعتزازه بقدراتكم الخلّاقة وكفاءتكم العالية ، ونحن على ثقة من أنكم ستوفقون في تحمل المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقكم وإضافة الكثير إلى التقاليد التي أرستها هذه المنظمة العريقة .

وأود ، بهذه المناسبة ، أن أشيد بالجهد الكبير الذي بذله سلفكم وزير خارجية الارجنتين السابق أثناء رئاسته للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

لقد شهد العالم في العام الماضي ، منذ افتتاح الدورة الثالثة والاربعين ، تطورات هامة وجذرية ، على الصعيد العالمي والاصعدة الاقليمية ، تبشر بعصر جديد للعلاقات الدولية ، وتجعل من المتعيّن على هذا الجمع الموقّر أن يتابعه ويستعد له بما يوفر المناخ المناسب للحفاظ على حقوق الدول صغيرها وكبيرها ، ودعم أمنها ، وضمان دور للجميع في تلك المسيرة التي لا تهم الدول العظمى وحدها ، وإنما تتصل بمستقبل البشرية كلها ، خاصة وأن المشاكل التي تواجه العالم الثالث - وبالذات في المجال الاقتصادي - لا تزال تنتظر الاتفاق على إطار مقبول لمواجهتها على نحو فعّال .

ومن هنا ، فإنه ينبغي لنا أن نسعى معا إلى تعميق رؤيتنا للعالم في هذا العصر الجديد ، وتحديد الدور الذي يجب على كل منا أن يقوم به للإسهام في صياغة ملامحه وإرساء قواعده . فبدون هذه المشاركة الجماعية من الاسرة الدولية ، يظل عصر الوفاق مفتقرا إلى الوضوح والاستقرار ، ويبقى عرضة للهزّات والنكسات التي تؤثر سلبيا على رؤيتنا للمستقبل .

لقد شرفني إخواني رؤساء الدول والحكومات الافريقية بانتخابي رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية في دورتها الحالية . وهذه ثقة أعتز بها وتعتز بها بلادي ، التي وقفت بين طلائع مسيرة التحرّر في مرحلة هامة من تاريخ العالم ، ولا تزال على عهدها عازمة على مواصلة الكفاح والنضال ، حتى تتحرّر القارة الافريقية تماما من العنصرية والاضطهاد ، وتتخلص من الفقر والحاجة ، وتتمكن من مواجهة التحدّيات الصعبة التي تصادفها ، والتغلّب على المشاكل العديدة التي تعترض مسيرتها على طريق التنمية والتقدم . ونحن نؤمن إيمانا جازما بأنه مهما كانت حدة هذه المشاكل والتحديات ، فإن الجماعة الافريقية لديها من عناصر القوة ما يؤهلها لتجاوز هذه العقبات بعزيمة صلبة قوية ، ورصيد نضالي حافل ، وقدرة على العمل الجماعي الذي يدار بروح الفريق المتضامن .

وإذا كان همنا الأول هو التصدّي لمشاكلنا وقضايانا المحلية والاقليمية ، فإننا ندرك التشابك والارتباط بين هذه المشاكل والأوضاع الدولية . ولذلك ، فنحن على استعداد للقيام بدور أساسي في وضع إطار التحول إلى العالم الجديد ، الذي ترجح فيه المصالح المشتركة على التنازع والتناقض ، وتوجّه فيه الموارد الطبيعية والبشرية إلى خدمة أهداف التنمية والتقدم ، بدلا من الحرب والدمار .

وإن نظرة إلى التحدّيات التي تواجهنا على الصعيد الافريقي تظهر أن في مقدمتها قضية التصدي لسياسات وممارسات النظام العنصري في جنوب القارة الافريقية التي يجمع المجتمع الدولي على أنها تشكّل السبب الرئيسي في اندلاع أعمال العنف في هذه المنطقة الحيوية من القارة ، وانعدام الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي فيها .

ويجب أن نأخذ في اعتبارنا على الدوام أن ما أعلنت حكومة جنوب افريقيا العنصرية اتخاذه من إصلاحات ، لا يعدو أن يكون إجراءات شكلية مظهرية ، لا تمسّ الجوهر ، كما أنها تنطلق من منظور عنصري يرمي لاستمرار سيطرة الأقلية البيضاء ، وإيهام العالم بأن هناك خطوات تتخذ في الاتجاه الصحيح ، ولو كان هذا النظام جادا في تحركه ، لأدرك أن الحوار الديمقراطي مع الأغلبية السوداء هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية عادلة ، تعيد الحقوق الشرعية للأغلبية المقهورة ، وتحمي مصالح جميع الأطراف ، وتضع نهاية للعنف المتصاعد في الجنوب .

وقد قامت الأمم المتحدة منذ انشائها بدور أساسي في العمل على استقلال ناميبيا ، وتوالت القرارات الصادرة بإنهاء انتداب جنوب افريقيا عليها وتولي الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن إدارتها ، وتوجت الجهود التي بذلتها المنظمة الدولية بصدور قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وكان هذا التحرك مواكبا للنضال المرير الذي خاضه الشعب الناميبي الشقيق - بقيادة سوابو - لتحرير أرضه واسترداد حريته ، واسمحوا لي أن أوجه التحية من هذه المنصة إلى هذا الشعب البطل الذي ضرب أروع الأمثال في البذل والعطاء ، وأثبت للعالم أجمع المعدن الحقيقي للشعوب الافريقية الأصيلة .

ورغم ثقتنا في حتمية انتصار الشعب الناميبي ونجاحه في تحقيق استقلاله في الموعد المحدد ، فإن الموقف يتطلّب منا كثيرا من الحرص واليقظة إزاء المحاولات التي يقوم بها نظام الأقلية العنصري لتخريب هذا الاستقلال وتقويضه من الداخل وتزييف إرادة الناخبين وإرهابهم . ولذا ، فإن لجنة رؤساء الدول والحكومات الافريقية المكلفة بمتابعة الموقف في الجنوب الافريقي عقدت اجتماعا في هراري في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ لوضع الخطط الكفيلة للتصدي لهذه المحاولات وإفشالها ، حتى تشرق شمس الحرية من جديد على هذه الأرض الطيبة ، وحتى نحتفل معا في شهر نيسان/ابريل القادم بهذا الحدث العظيم .

كذلك فإن اللجنة المشار إليها قد أصدرت إعلانا ضمنته تصورها للاستراتيجية الافريقية اللازمة لمجابهة تحركات النظام العنصري في بريتوريا تقوم على التأكيد على المساواة في الحقوق والالتزامات بين كافة الشعوب ، بغض النظر عن اللون والعرق والجنس والعقيدة ، كما أنها أصدرت نداء دعت فيه القوى المحبة للسلام إلى تبني الدعوة إلى إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين في جنوب القارة ، وتلك دعوة يجدر بالجمعية الموقرة أن توليها ما تستحقه من الاهتمام والمساندة .

إننا لا يمكن أن نقبل استمرار هذه الوصمة المشينة في تاريخ الإنسانية ، أو نتهاون في مواجهة الآثار المدمرة التي تفرزها ، ولذلك ، فإن من واجب منظمة

الأمم المتحدة - التي قامت لإعلاء حق جميع الشعوب في الحرية وتقرير المصير - أن تقاوم استمرار هذا النظام وتعمل على زيادة عزلته ومواصلة الضغط عليه بشتى الوسائل ، حتى يرضخ لإرادة المجتمع الدولي ، ويتخلى عن أوهام الاستمرار في سحق الأغلبية الساحقة بالحديد والنار ، ويفتح السجون والمعتقلات لأصحاب الرأي والمناضلين الأحرار .

وإلى جانب هذه المشاكل الطاحنة ، تعاني الدول الافريقية بصفة خاصة من مشكلة الديون التي أخذت أبعادا خطيرة ، وأصبحت تهدد بإجهاض برامج التنمية والتطوير ، وتمنع الدول الافريقية من العمل على تحديث نظم الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة ، وبذلك تستمر الحلقة المفرغة التي تسبب الفقر والتخلف .

وإزاء تفاقم هذه المشكلة وتزايد الوعي بخطورتها ، تقدمت بعض الدول بمبادرات مشكورة بهدف الحد من آثارها وتطويق مضاعفاتها ، غير أن الأفكار التي طرحت لا تعتبر كافية - في تقديرنا - لمواجهة مشكلة هذه أبعادها وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في شتى دول القارة . وعلى هذا ، فقد اشتركت مع قادة ثلاث من الدول النامية الصديقة - وهي السنغال وفنزويلا والهند - في طرح مبادرة في شهر تموز/يوليه الماضي بقصد إحياء الحوار بين الشمال والجنوب وإثرائه ، ببحث مشكلة المديونية في نطاقه . وقد تفضل زملائي رؤساء الدول والحكومات الافريقية الشقيقة بمباركة هذه المبادرة في مؤتمر القمة الافريقي السابق وتفويضي بإجراء الاتصالات الدولية اللازمة لدفع فكرة الحوار قدما على أمل أن يؤدي الحوار إلى عقد المؤتمر الدولي للمديونية طبقا للقرار الذي أصدره مؤتمر القمة الافريقي الاستثنائي الأول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

ولا شك أن مشكلة المديونية جزء من مشكلة أعم وأوسع ، وهي مشكلة الخلل القائم في النظام الاقتصادي الدولي ، والذي بلغ أبعادا لا يمكن تجاهلها والسكوت عليها . ولذلك ، فإن مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في بلغراد في مطلع هذا الشهر ، قد خص تلك المشكلة باهتمام كبير ووضعها في مقدمة أولويات

الحركة . وقد اتفقت آراء الرؤساء المجتمعين - وهم يمثلون أكثر من ثلثي قادة العالم - على ضرورة التصدي لهذه المشكلة بأسلوب عملي فعّال إزاء تفاقمها وتدهورها في الأعوام الأخيرة ، وذلك نتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري الدولي وتراجع عائد السلع الأولية ، والحواجز الجمركية وغير الجمركية الموضوعة أمام صادرات الدول النامية ، وضعف التدفقات المالية للاستثمار والتنمية ، وتزايد أعباء الديون ، والانتقال العكسي للموارد ، لدرجة أن المشكلة أمام كثير من دول العالم الثالث - وخاصة الدول الافريقية - لم تعد مشكلة نمو وتطور ، بل أصبحت مشكلة بقاء بكل معنى الكلمة .

ولذا ، يجب علينا أن نقرر أن الاهتمام العالمي بالمشاكل الاقتصادية في دول العالم الثالث لا يجوز أن يقف عند حد تقديم الإغاثة لبعض هذه الدول في أحوال الكوارث الطبيعية والمجاعات ، بل إنه يجب أن يمتد إلى المساهمة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام .

وكما فعل مؤتمر القمة الافريقي في شهر تموز/يوليه الماضي ، فإن مؤتمر قمة عدم الإنحياز أشار إلى أهمية الدخول في حوار مثمر مع الدول الصناعية المتقدمة حول القضايا الاقتصادية الأساسية ورحّب بالمبادرة الرباعية التي طرحناها في العاصمة الفرنسية أثناء انعقاد مؤتمر قمة الدول السبع الصناعية .

ولقد طالب قادة بلدان عدم الانحياز بضرورة ترجمة الإجراءات والمبادرات التي تستهدف التخفيف من وطأة مشكلة الديون إلى مجابهة شاملة لمشكلة المديونية ، تطرح فيها أفكار جديدة تساعد على معالجتها من جذورها ، وذلك بخفض حجم الديون وأعباء خدمتها ، على أن تكون هذه المعالجة شاملة لكل فئات الدول النامية المدينة وكل أنواع الديون ، الرسمية منها والتجارية .

وقد خص المؤتمر الوضع الاقتصادي الحرج في افريقيا باهتمام زائد ، وطالب بالإسراع في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا

من خلال انتهاج سياسات تعزز تحقيق النمو والتنمية في الدول الافريقية ، كما حث القادة المشتركون في المؤتمر الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات التمويل والتنمية على زيادة تدفق الموارد إلى افريقيا وتحسين شروط نقل وسداد تلك الموارد ، واقترحوا جعل الإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي أساسا لحوار بنّاء بين الدول الافريقية وشركائها في التنمية في ميدان تنفيذ عملية تمويل البرامج القطرية .

وتتصل بالمشكلة الاقتصادية الدولية قضية البيئة ، سواء على مستوى العالم كله أو على الصعيد الافريقي ، ويلزم أن نقر في هذا الشأن بحقيقتين أساسيتين ، أولهما أن الدول الافريقية تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن إفساد البيئة وتدهورها بالمقارنة بالدول المتقدمة ، والثانية أن تدهور البيئة في افريقيا يرجع إلى الفقر أولا ، وأن العلاج الفعال لمشاكل البيئة يكمن في التنمية السليمة بيئيا ، وفي امتناع الدول المتقدمة عن دفن النفايات النووية والكيماوية في أراضي وشواطئ الدول الافريقية ، وفي مساعدة هذه الدول على استخدام التكنولوجيا النظيفة .

لقد وجدنا في بعض التطورات التي شهدها المسرح الدولي في السنوات الاخيرة بريقا من الامل ، سواء فيما يتعلق بانفراج مناخ العلاقات بين الشرق والغرب وتحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح ، أو فيما يختص بالبدء في تسوية عدد من المشاكل الإقليمية في فترة محدودة بعد سنوات طويلة من التصعيد والمواجهة السياسية والعسكرية ، ولا يمكن أن يكون هذا التقدم الذي تحقق في هذا الشأن وليد الصدفة ، بل أنه جاء انعكاسا مباشرا لهذا التحسن في المناخ الدولي ، لأن الأوضاع الدولية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية أصبحت متداخلة متشابكة ، يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به ويتفاعل معه ، مهما كانت المسافة التي تفصل بين مواقع الاحداث .

ويستطيع المراقب المدقق أن ينتهي إلى نتيجة مؤداها أن هذه التطورات الايجابية تعكس ميلاد نهضة جديدة لشعوب العالم كلها ، يسودها الحوار بين المجتمعات المختلفة من أجل تحقيق التعايش والتعاون الايجابي بين الشرق والغرب ، والشمال والجنوب ، والغني والفقير ، بعد أن جمعت بيننا التحديات والشدائد ووحدتنا الاخطار المشتركة التي تهدد مصيرنا ومستقبلنا .

ومع ترحيب شعوب العالم الثالث بهذا التطور الايجابي الذي يبشر بظهور حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية ، فإنها لازالت تعاني كثيرا من المخاوف والشكوك ، ويرجع هذا أساسا إلى شعورها بأن الانفراج الذي نشهده هذه الأيام لا يزال مركّزا إلى حد كبير في مجال العلاقات بين الدول الكبرى ، وأن انعكاساته الايجابية لم تصل بعد

إلى أعماق الوضع الدولي العام ، ولم تمتد بصورة ملموسة إلى أوضاع العالم الثالث ، وخاصة الأوضاع الاقتصادية وما يتصل بها من مشاكل اجتماعية وبيئية وسياسية خطيرة .

صحيح أن الدول الكبرى توصلت إلى عقد اتفاقيات لا سبيل إلى التهوين من شأنها في مجال نزع السلاح ، إلا أن المهم في تقديرنا هو أن يحقق العالم تقدما ملموسا في مجال نزع السلاح الشامل في كل مكان ، فبدون هذا لا يمكن أن تتحقق تنمية فعلية أو سلام حقيقي في العالم ، ولا يمكن أن تنعكس آثار نزع السلاح على أمن دول العالم الثالث ورخاء شعوبها .

كذلك فإن دول العالم الثالث تشكو من أن التقدم المحدود الذي حدث في تسوية بعض المشاكل الإقليمية لم يشمل قضايا أخرى لا تقل عنها خطرا وأهمية ، بل ربما فاقتها في تأثيرها على الأمن والسلام والاستقرار في العالم أجمع .

كل هذا يؤدي إلى وجوب ادخال الدول النامية طرفا في الحوار الدائر ، لأنها طرف أساسي في المشاكل الدولية ، وهي دول تملك كثيرا من القدرات البشرية والموارد الطبيعية ، كما أن لها أوضاعا اجتماعية وثقافية لابد من أخذها بعين الاعتبار عند النظر في القضايا الدولية الكبرى .

وعلى سبيل المثال ، فإنه لا يمكن أن يختلف أحد حول الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان أبدا ، ونحن جميعا نشترك في الايمان بحق الفرد في الحياة الحرة الكريمة ، وفي الإسهام في تقرير الخيارات السياسية والاقتصادية لبلاده ، غير أننا ، على مستوى العالم الثالث ، نرى مبدأ آخر لهذه القضية ، هذا المبدأ يتمثل في تأثر حقوق الإنسان بالجوع والفقر والخوف ، وبأوضاع التجارة الدولية المجحفة ، ناهيك عن الاحتلال الأجنبي لبعض أراضي الدول النامية ، وممارسة سياسات عنصرية استغلالية ضد مواطنيها ومصالحها ، ومحصلة هذا هو إصرارنا على الربط بين حقوق الإنسان بالمعنى المتعارف عليه وحقوق الشعوب في الحرية والتقدم وتقرير المصير .

وقد كانت هذه المعاني وراء النقاش الموضوعي الهادف الذي دار في قمة عدم الانحياز الأخيرة حول تلك القضايا التي تشغل اهتمام الشعوب في كل مكان ، وتؤثر على أمنها وسلامتها ، وقد توافقت الآراء داخل الحركة على السعي إلى التوصل إلى مفهوم

مشترك لمواجهة هذه القضايا الملحّة على أساس الحوار الشامل مع الدول المتقدمة ، ونرجو أن يلقى هذا التوافق أذنا صاغية لدى هذه الدول ، وأن تنظر إلى دول العالم الثالث باعتبارها شريكا متكافئا في قيادة عالم الغد وليست مجرد طرف ثالث يتلقى ما يتقرر في غيبته ، فيستفيد من الايجابيات التي لم يكن له فضل في تحقيقها ، ويعاني من السلبيات التي لم يكن له ذنب في احداثها وتفاقمها .

لقد اضطلعت الأمم المتحدة دائما بدور هام في وضع أسس تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ، التي تحظى باهتمام خاص من جميع الدول الافريقية وجميع بلدان العالم الثالث ، وكانت أهم المعالم التي وضعتها المنظمة الدولية على الطريق الى التسوية السلمية العادلة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي تضمن رؤية للتوازن الذي يجب أن يقوم بين حقوق والتزامات الطرفين ، أكملتها القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة في دوراتها المتعاقبة في شأن حقوق الشعب الفلسطيني .

وقد مرت مشكلة الشرق الأوسط بتطورات عديدة ، أبرزت مركزية القضية الفلسطينية وأهمية التعامل معها من جميع جوانبها ، وإذا كان المراد هو تحقيق مصالحة تاريخية شاملة بين العرب والاسرائيليين ، تضع حدا للحرب والصراع والدمار ، وتفتح الطريق أمام تعايش خلاق بين الطرفين اللذين لا يباعد بينهما عداء تاريخي أو نظريات تقوم على أسس عنصرية أو عرقية ، وتجمع بينهما مصلحة واحدة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية لصالح كافة شعوب المنطقة .

ومن هنا ، كان اصرارنا على ضرورة مشاركة الشعب الفلسطيني في جهود التسوية بشكل مباشر ، عن طريق بدء حوار فلسطيني اسرائيلي ، تؤيده كافة القوى المحبة للسلام ، ويهدف إلى تضييق الفجوة القائمة في المواقف واستكشاف الطريق الذي يؤدي إلى اقتلاع الصراع من جذوره ، على أساس تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام ، وتحقيق التعايش والتعاون بين جميع دول المنطقة ، وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية - باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني - باتخاذ المواقف الايجابية التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، وهو أمر يستحق من المجتمع الدولي كل ترحيب ومساندة .

ويسرني أن أقرر أمام حضراتكم أن الجهود التي بذلناها في هذا المجال طوال الأعوام الماضية قد بدأت تؤتي ثمارها ، وأن الظروف الحالية تكاد تكون مهيأة لبدء هذا الحوار دون شروط مسبقة ، على أمل التوصل إلى رؤية متقاربة للخطوات التي تمهد لتحقيق السلام ، سعيا إلى التوصل إلى اتفاق كامل حول شروط التسوية الشاملة ، ولذا فإننا نرى أن اهدار الفرصة القائمة حاليا سيكون خطأ فادحا يتجاوز في جسامته الأخطاء التي وقعت في الماضي بكل تأكيد وترتب عليها إضاعة فرص تاريخية لاحتواء الصراع وتجنب تفاقمه ، وغني عن البيان أن هذا الحوار لن يدور من فراغ ، بل أنه سوف يستند إلى القرارات والمواقف التي توفر الشرعية الدولية ، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، كما أنه لابد أن تعقب هذا الحوار خطوات تتطلب مشاركة دولية أوسع ، في إطار المؤتمر الدولي للسلام ، بحيث يتم تحقيق التسوية النهائية الشاملة لهذا النزاع الذي استمر أكثر من أربعين عاما .

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن الحرب العراقية الايرانية ، فإننا نعبر عن ارتياحنا لأن وقف اطلاق النار قد أصبح حقيقة واقعة ، ولكننا لا نستطيع أن نخفي قلقنا من استمرار حالة اللاسلم واللاحرب القائمة حاليا واحتمالات اشتعال الموقف من جديد بسبب عدم استكمال الخطوات التي تؤدي إلى إنهاء الحرب وكافة الدعاوى الناشئة عنها ، وتصفية المضاعفات التي أحدثتها . والحق أننا نرى أن العراق قد أعلن استعداده للوفاء بالتزاماته في إطار التنفيذ الأمين لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧)

وطبقا لاتفاقية أغسطس ١٩٨٨ ، وأظهر حسن نواياه في المشاركة في تحقيق السلام العادل والدائم في هذه المنطقة .

ونحن نأمل أن تتجه ايران - وهي بلد تربطه بالعرب صلات تاريخية وروحية عميقة - نأمل أن يحسم موقفه في صالح السلام ، وأن يسعى لاقامة علاقات طبيعية طيبة مع جيرانه العرب ، وفي مقدمتهم العراق ، حتى تعود العلاقات العربية الايرانية إلى الوضع الذي كانت عليه عبر التاريخ ، وإلى الوضع الذي يجب أن يكون بحكم الجوار الجغرافي وتشابه الأخطار والمصالح .

كذلك ، فإننا نتابع المأساة الدامية التي يشهدها لبنان الشقيق منذ سنوات بكثير من الأسى والألم ، ونرى أنه لابد من وضع حد لمعاناة هذا الشعب اللبناني ، والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها وتهدد وحدته الوطنية والإقليمية ، ولن يتحقق هذا إلا بإنهاء كافة صور الاحتلال والتدخل الأجنبي في شؤونه ، ورفع القيود المفروضة على قراره الوطني المستقل ، واحترام سيادته وحقه في الاختيار الحر وإزالة مظاهر التقسيم التي تسللت إلى الواقع اللبناني في تلك السنوات العجاف ، ولذا فنحن نساند الجهود الصادقة التي تبذلها اللجنة العربية الثلاثية لتحقيق هذه الاهداف ، ونأمل أن تثمر هذه الجهود وتؤدي إلى اتخاذ الخطوات الحاسمة التي ننتظرها خلال الأسابيع القليلة القادمة لأن انتكاس هذه الجهود ينذر بأوخم العواقب لجميع الأطراف حتى إذا عجزوا عن رؤية تلك الحقيقة التي لا جدال فيها .

لست بحاجة لأن أؤكد لكم تأييدنا التام ودعمنا القوي للأمم المتحدة والتزامنا بميثاقها وأهدافها ومبادئها ، التي استقرت في ضمائر شعوبنا ، وكانت مصدر إلهام لها في صياغة الإطار الذي يحكم حركتها دوليا ومحليا ، وخاصة بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية التي قامت لتحرير القارة الافريقية من السيطرة والاستغلال ، وتطبيق مبدأ المساواة بين الأفراد والدول ، بصرف النظر عن نصيبها من القوة والقدرة ، وتعميق مفهوم التعاون والتآخي بين الأقطار الافريقية التي تواجه نفس الأخطار والتحديات ، ونشر رسالة انسانية رفيعة ، تقوم على التمسك بالمثل العليا

والاخلاقيات في التعامل ، واحترام حق الغير ، ورفض نظريات التفوق والتميز بين البشر ، ومد الجسور بين كافة الأمم والشعوب .

وإن بلدان العالم الثالث تقف مع سائر دول العالم في التعبير عن ثقتها بالأمم المتحدة وتقديرها لدورها ، والنظر إلى مستقبل الحياة الجماعية على هذا الكوكب بكثير من الأمل والرجاء ، عازمة على فرض ارادتها في اختيار السلام ، وتعبئة مواردها لخدمة أهداف التنمية والتطور وتوجيه طاقاتها لحماية الأمن والاستقرار ، وفتح باب الأمل أمام الأجيال القادمة من أبنائها .

وبالعمل الموضوعي الهادف والرؤية الثاقبة التي لا تخطئ الهدف والايمان بوحدة المصير الإنساني وبالالتزام بالشرعية وحكم القانون سنمضي معا على الطريق إلى الغد .

نغرس أشجار الحرية ونرفع رايات السلام .

نبني المجد وننشر الحضارة بالفكر وبالفكر المتوهج والعمل والعمل الحاسم نقتحم الصعاب ، ونحطم العقبات والحواجز .

ونضع الحق فوق القوة ، والكلمة فوق أزيز المدافع .

وفقنا الله وإياكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية على الخطاب الهام الذي أدلى به .

اصطحب السيد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد نواتشوكو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بغبطة بالغة أهنئك ، بوصفك ابن بلدي ورفيق سلاح ، على انتخابك بالإجماع رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة .

وباسم رئيسي ، فخامة الجنرال ابراهيم باداماسي بابانغيدا ، القائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية ، وباسم حكومة وشعب نيجيريا ، أود أن أشكر الدول الأعضاء في هذه الجمعية الموقرة على انتخاب اللواء يوسف نانغين غاربا ، ممثلنا الدائم ، رئيسا للجمعية . وأود أن أشيد بشكل خاص بالمجموعة الافريقية وأن أسجل امتنان حكومتي لحكومتيّ الكاميرون ومصر على تيسيرهما توافق الآراء الافريقي الذي أدى إلى انتخابك بالاجماع . كما أحيّي أيضا مجموعة الكاريبي على تأييدها . وانتخابكم لهذا المركز الرفيع ، في هذا الوقت ، بقدر ما هو اعتراف بدور نيجيريا في الشؤون الدولية يعد تقديرا لمعدنكم الممتاز .

كما أود أيضا أن أشيد بسلفك السيد دانتي كابوتو ، ممثل الارجنتين ، للطريقة النموذجية التي سيّر بها أعمال هذه الجمعية أثناء دورتها الثالثة والاربعين .

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن إمتنان وفدي لسعادة السيد بيريز دي كوبيار ، الأمين العام ، الذي قاد منظمتنا ثانية وسط الامواج الصاخبة التي مرت بها العلاقات الدولية في العام الماضي .

إن المهام التي تواجهك ، يا سيادة الرئيس ، متعددة وصعبة . وتقع على كاهلك مسؤولية البناء على التقاليد الغنية والتحديات التي تصاحب تسيير أعمال الجمعية العامة . ونحن على ثقة من أن منظمتنا ستحيي بقيادتكم آمال وطموحات البشرية في العيش في عالم يسوده السلام .

لقد شهدنا في الأعوام الأخير تغيرات هامة في العلاقات الدولية . ويتعين

علينا ، كأمم متحدة ، أن نستجيب لهذه الحالة الآخذة في البزوغ على نحو يوفر فرصا لحل مشاكل السلم والأمن والتنمية العالمية في المناطق الحساسة من العالم .

لم تكن الآمال في تحقيق السلم في أية فترة من الماضي القريب أقوى مما هي عليه الآن . فالعلاقات بين الدولتين العظميين أصبحت أقل برودة . وهناك تقدم متواضع في مفاوضات نزع السلاح . وعلى حين أن التوترات لم تُزل كلية ، فإن التهديدات الخطيرة بنشوب صراع كبير قد انحسرت . إلا أنه يتعين أن يصاحب هذا التحسن في المناخ السياسي الدولي تركيز مماثل على الحلول الملحّة والفعالة للأخطار غير العسكرية التي تهدد أمن البلدان النامية . ويتعين علينا أن نتأكد أن ما من شريحة من شرائح المجتمع الدولي تشعر أنها مستبعدة من المنافع المنبثقة عن روح التعاون الدولي الجديدة .

غير أن القارة الافريقية التي تتدهور الحالة العامة فيها بمعدل منذر بالخطر ، يخامرها شعور بذلك الاستبعاد . وهي محقة في هذا الشعور . فالاقتصادات الوطنية أُضعفت إلى حد خطير ، وبخاصة نتيجة لعبء الديون الذي أصابها بالشلل ، وأدى إلى تخفيض مستويات معيشة شعوبنا . وفي حين قدمنا تضحيات شجاعة من أجل التكيفات الهيكلية ، فإن الدعم الدولي الذي توقعناه جاء ضئيلا للغاية أو كان غير موجود . لقد لحقت أضرار لا سبيل إلى حصرها بقطاعات حيوية كالصحة والتعليم والبنى الاساسية الاجتماعية . والنتيجة التي ترتبت على كل هذا فقر متعاظم وتهميش واستبعاد للقارة الافريقية . ولا نعتقد أن هذا يبشر بأي خير للسلم والأمن الدوليين . فهذه حالة كئيبة لا يجوز أن تستمر في العقد الاخير من هذا القرن . والرد على هذا التحدي يتطلب إبداعا وتوفيرا لموارد جديدة ، والاخذ بنهج جديدة وتصميما جديدا من جانبنا جميعا .

مازال هناك تناقض شديد بين الاحساس بالانجاز والتقدم النسبي في القضايا السياسية الدولية والافتقار إلى التقدم في القضايا الاقتصادية الدولية . ففي حين تمتعت اقتصادات البلدان الصناعية بنمو لم يسبق له مثيل ، واصلت اقتصادات البلدان النامية ، كمجموعة ، ركودها وتردّيها .

وبخصوص المسألة الحرجة المتعلقة بالمديونية الخارجية للبلدان النامية كانت هناك نقلة من الانشغال بالتحكم في الأزمة على المدى القصير ، إلى الاعتراف بالحاجة إلى خفض حجم الديون الهائل وخدمتها . ومهما بدت عملية تخفيف المديونية واعدة ، فإننا نشعر بالقلق ، لا بسبب عدم كفاية الموارد المخصصة له فحسب ، بل ولتردد بعض الحكومات والمصارف التجارية في المشاركة فيه . فالمشاركة العالمية لحكومات البلدان الصناعية ومصارفها التجارية ضرورية إذا ما أريد تعميم فوائد تخفيض مديونية كل البلدان المدينة .

إلا أن هناك مواد ضخمة لازمة لتعزيز النمو والتنمية قد استنفدت في خدمة الديون . فأزمة الديون قد تحولت إلى أزمة نمو . وفي البلدان المثقلة بالديون ، تداعى النمو كما تداعى الاستثمار واستهلاك الفرد . إن الظروف الاقتصادية المروعة للبلدان المدينة لا تترك لنا مجالا للشك في أن هناك حاجة إلى دعم دولي قوي لتلك البلدان . وقد دعت هذه الأسباب رئيس جمهوريتنا الجنرال ابراهيم بابانيغيدا إلى تقديم عدد من المقترحات إلى اجتماع القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز ، وهي مقترحات تتعلق بمسألة الديون الخارجية أزكيها لتنظرها الجمعية . وهي كما يلي :

"(أ) كل الديون الرسمية المستحقة للبلدان الدائنة في معاملات ثنائية ينبغي أن تجعل مستحقة للإلغاء الفوري من قبل البلدان الدائنة صاحبة الشأن . وقد قدم هذا الاقتراح أخذا في الاعتبار لفقر البلدان النامية التي يتضح في الهياكل الأولية الضعيفة والشابتة والطبيعة أحادية الثقافة لاقتصاداتها .

"(ب) وفيما يتعلق بالديون المستحقة لمؤسستي بريتون وودز ، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ينبغي النظر في عدد قليل من الوسائل للتخفيف عن البلدان النامية المرهقة بالديون ، وبصفة خاصة البلدان الافريقية جنوبي الصحراء ومنها : (١) جعل ٥٠ في المائة من الموارد في إطار التغذية التابعة للمؤسسة الانمائية الدولية متاحا للبلدان الافريقية (٢) جعل

الموارد في إطار صندوق التكيف الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي متاحة للبلدان المحملة بالتزامات خدمة الديون المستحقة لهاتين المؤسستين . ويمكن أن تتولى البلدان المتأثرة عملية إعادة الشراء مع الاستفادة بميزة الاغاثة الكامنة في هذه المرافق .

"(ج) فيما يتعلق بالديون المستحقة للمصارف التجارية ، يمكن إنشاء مؤسسة أو وكالة دولية لشراء الديون تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لشراء ديون البلدان النامية الحالية بتخفيضات كبيرة تصل إلى ٨٠ في المائة . ويمكن تمويل جزء من المعاملات ، من ناحية ، بالتبرعات الطوعية من البلدان المتقدمة ، وكذلك الموارد غير المخصصة بمقتضى المرافق المتخصصة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، بدون شروط أو بشروط مخففة .

إن الحالة الاقتصادية في أفريقيا خطيرة بشكل خاص . ولا تزال بلدان افريقيا معرضة بشكل كبير للتقلبات المعاكسة في المناخ أو البيئة الاقتصادية الدولية . ولم تستفد من ارتفاع الأسعار والتوسع في التجارة العالمية الذي شاهده عام ١٩٨٨ .

بوجه عام ، ساءت حال الاقتصاد الافريقي في الثمانينات . فقد استقر العجز التجاري المتراكم عند ٥٧ بليونا من الدولارات اعتبارا من عام ١٩٨٨ . وارتفع الدين الخارجي لافريقيا من ١٢٨ بليونا من الدولارات عام ١٩٨٢ إلى ٢٣٠ بليونا عام ١٩٨٨ ، بحيث أصبح يمثل ٣١٤ في المائة تقريبا من قيمة السلع والخدمات المصدرة .

ويعتبر سوء حالة افريقيا الاقتصادية في الوقت الذي شرع فيه كثير من بلدان القارة في إدخال اصلاحات على سياساته الاقتصادية ، دليلا على أن اصلاح السياسة الاقتصادية لا يكفل بذاته النمو والتنمية ما لم يمول تمويلا كافيا . ويعتبر استمرار ما تنطوي عليه البيئة الاقتصادية الدولية من ظروف قاسية بالنسبة للبلدان الافريقية دليلا آخر على أن الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي لدعم افريقيا في سياق برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ما زالت أبعد ما تكون من الوفاء بها .

وتوقعي أن التعاون الدولي من أجل التنمية سيمر ، نظريا وعمليا ، باختبار قاس في التسعينات حيث تبدو التوقعات على المدى المتوسط بالنسبة للقارة أقل اشراقا منها في المناطق الاخرى . إن الدعم الدولي المستمر للبلدان الافريقية أمر ذو الحاحية بالغة ان كنا نريد للنمو والتنمية أن يستأنفا . وفي هذا الصدد ، ترحب نيجيريا كجزء من حل المشكلة ، بتوصية الفريق المستقل المعني بالتدفق المالي إلى البلدان النامية ، لجنة شميت . ومفادها أنه يتعين على البلدان الرئيسية ذات الفائض الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تنشئ صندوقا للمساعدة بمبلغ بليون دولار يديره بنك التنمية الافريقي لتوفير تدابير تخفيف الديون ، وتحقيق زيادة أخرى في المساعدة الرسمية للتنمية بالمنطقة .

ويتعين على المجتمع الدولي ، ولا سيما أممه الصناعية ، أن تستخدم فرصة الدورة الخاصة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي المقرر عقدها في نيسان/ابريل ١٩٩٠ لتعطي دفعة جديدة للتعاون من أجل التنمية .

أصبح التدهور البيئي المترتب على التطورات التكنولوجية والصناعية الحديثة مثار قلق بالغ . والواقع ان البعض بدأ يعتقد أن مسائل البيئة قد تسود عقد التسعينات . بيد أنه لا يمكن حل المشكلة بنقل التدهور البيئي من جزء من العالم إلى أجزاء أخرى تكون غافلة عما يجري ، كما أن اغفال مطالب جزء من العالم والتركيز على مطالب جزء آخر لا يوفر حلا عالميا فعالا .

وفي هذا السياق . من شأن إلقاء النفايات في البلدان النامية خاصة في افريقيا ، أن يشكل خطرا على حياة شعوبنا وعلى البيئة . ويناشد وفدي المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لمنع هذه الممارسة غير الصحية . ويحث الامم المتحدة أن تعتمد جهازا لرصد القاء النفايات من أجل الاضطلاع بعمل فعال لمكافحة القاء النفايات العشوائي .

أما عن موضوع الجهود الدولية لتنظيف البيئة ، فأود أن أؤكد الحاجة إلى رؤية عالمية لا تهمل البلدان النامية . إن التعاون الدولي لمنع وتفادي الاثار

المدمرة للفيضانات ، والتصحر ، والتقلبات المناخية المفاجئة ، وتلوث المياه ، وهذا قليل من كثير ، قد تكون له أهمية لدى بعض البلدان تماثل أهمية التدابير التي تستهدف ترميم طبقة الأوزون .

تُستحَث البلدان الآن على انتهاك درب سليمة من التنمية القابلة للاستمرار لا تضر بالبيئة . وهناك حاجة ماسة إلى تزويد البلدان النامية بالموارد المالية الكافية وإمدادها أيضا بالمساعدة الفنية والتكنولوجية لتمكينها من تنفيذ سياساتها لحماية البيئة . ومن المهم ، بنفس القدر ، ألا تُخَص البلدان النامية وحدها بوجوب الالتزام بانتهاج السياسات واتخاذ التدابير الرامية إلى تخفيف حدة التدهور البيئي ، وألا تجعل المعايير البيئية الشرط اللازم لتقديم المساعدة المطلوبة إليها .

ومن المعروف أن هناك ارتباطا مباشرا بين منع التدهور البيئي والتنمية في البلدان النامية . ونحن نرى أنه من صالح الامم المتقدمة تكنولوجيا أن تستثمر في البلدان النامية في المجالات الهامة الخاصة بموارد المياه ، والتحكم في تآكل التربة ، وإعادة زراعة الغابات ، والمصادر البديلة للطاقة اذا ما ذكرنا قليلا من كثير . فمن شأن ذلك أن يساعد في الحفاظ على النظام البيئي في جميع أنحاء العالم .

وفي مجال حقوق الإنسان تشيد نيجيريا بالجهود المتواصلة التي لا تكل والتي يبذلها كل من يناصر تلك الحقوق والحريات الاساسية . وبينما يحتفل المجتمع الدولي هذا العام بالذكرى العشرين لإعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي (قرار الجمعية العامة ٣٥٤٢ (د - ٣٤)) ، تلاحظ نيجيريا عمل اللجنة التي ظلت آخذة ، خلال العقد الماضي في وضع مشروع اتفاقية حول حقوق الطفل . ونأمل أن تعتمد الاتفاقية المقترحة بتوافق الآراء .

لا تزال الحالة في الجنوب الافريقي مصدر قلق عميق . فجنوب افريقيا العنصرية تواصل عدوانها وسياستها الخاصة ببث القلاقل لدى جيرانها . ولا بد من النظر إلى الحالة السائدة في ذلك البلد بحذر شديد . فهناك رئيس جديد منتخب في ظل نظام الفصل العنصري الذي يحرم ٢٨ مليونا من المواطنين السود الذين يشكلون أكثر من ٧٠ في المائة من السكان من حقهم في التصويت . هذا الرئيس يدلي ببيانات يصور من خلالها نفسه في صورة المصلح . ومنذ سنوات قليلة فقط ، أعلن الرئيس السابق لنظام الفصل العنصري بضجيج كبير عن اصلاحات وشيكة . وكانت النتيجة مهزلة دستورية لم تعالج المشكلة الاساسية للنظام اللاإنساني لجنوب افريقيا . وإن كان رئيس نظام الفصل العنصري الجديد هذا قد استهل عهده باستخدام لغة التغيير السلمي ، فلنا كل الحق في أن نقول له : لقد سمعنا كل ذلك من قبل وهذا الذي تقول لا يؤثر في نفوسنا .

إن المطلوب هو العمل : العمل الفوري للإفراج عن نلسون مانديلا والمحتجزين السياسيين الآخرين ، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وإضفاء الصبغة الشرعية على كل الجماعات المناهضة للفصل العنصري ، والعمل على بدء الحوار والمفاوضات مع القادة

الأصليين للأغلبية غير البيضاء بغية التوصل إلى ترتيبات لديمقراطية غير عنصرية . فالذي يجب أن يسعى إليه نظام جنوب افريقيا أولا هو أن يصبح مقبولا في الداخل من جانب جميع سكان جنوب افريقيا قبل أن يسعى للحصول على الاحترام في الخارج . وهذه هي المتطلبات الاساسية لكي ننظر بجدية في أي حديث عن التغيير في جنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، أؤكد من جديد تأييد نيجريا لإعلان هراري الصادر في ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، من اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والذي يرمي إلى تيسير عملية السلام في منطقة الجنوب الافريقي كلها .

وسيبذل وفد بلدي في هذه الاثناء الضغوط القوية من أجل تكثيف العقوبات على جنوب افريقيا . ويجب ألا تعوق الجمعية عن ذلك الدعاية التي يروجها نظام الفصل العنصري عن عدم فعالية العقوبات . فحتى العقوبات المحدودة التي فرضت على ذلك النظام باتت لها فعاليتها . والمطلوب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤيد بكل قواها فرض العقوبات الالزامية الشاملة وتطبيقها على جنوب افريقيا باعتبارها البديل الوحيد المناسب لتغيير نظام الفصل العنصري تغييرا عنيفا .

هل لي أن أناشد مرة أخرى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحضر جميعها الدورة الاستثنائية بشأن الفصل العنصري المقرر عقدها هنا في وقت لاحق من هذا العام . فلا بد لنا جميعا من ضم صفوفنا لتدمير الفصل العنصري ، ذلك النظام اللاإنساني من نظام الحكم .

وفيما يتعلق بناميبيا ، نشعر بالارتياح للبدء أخيرا في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال الاقليم . كما نشعر بالارتياح لحل المشاكل الأولية لعملية التنفيذ ، وبصفة خاصة المأساة التي كان يمكن تجنبها والتي صاحبت وزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال (الأونتاغ) في ناميبيا في أول نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ومع ذلك ، نشعر بالقلق إزاء مناخ التخويف والارهاب الذي لا يزال قائما في ناميبيا وخاصة بالنسبة لانشطة وحدات الكوفوت التي كان قد تم استيعاب بعضها في قوة الشرطة النظامية . ونحن نطالب باستبعادها فورا . وكدليل على تأييدنا لعملية الانتقال ،

تسهم نيجيريا بأفراد من الشرطة ومراقبين للانتخابات كما أنها تقدم المساعدات المالية وغيرها .

في هذه الفترة الحرجة ، نطالب المجتمع الدولي بأن يظل يقظا حتى يكفل صون سمعة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا . وهذا أمر مطلوب نظرا للمحاولات المتعمدة من جانب جنوب افريقيا العنصرية للتلاعب ببرنامج الانتقال . ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الغدر المتأصل في إعلانات الجمعية التأسيسية الانتخابية .

إننا نتمسك بأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة كما ورد في قرارات التمكين الصادرة عن مجلس الأمن ، وإلى أن يتحقق استقلال ناميبيا ، تظل هذه المنظمة مسؤولة عنها . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تخيب أمل افريقيا والعالم لأن هناك أخطارا كثيرة تحف بهذه المستعمرة الأخيرة بالقارة الافريقية . وهي اخطار لا تقتصر على ناميبيا والناميبيين ، بل وتهدد السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي كله أيضا .

وستتطلب ناميبيا المستقلة مساعدات كبرى وإدراكا منها لهذه الحقيقة ، قامت نيجيريا ، حتى في هذه الأوقات العصيبة ، بمساعدة شعب ناميبيا الشقيق . وكدليل على التزامنا بقضية الحرية والاستقلال في ناميبيا ، بدأت نيجيريا في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، صندوقا للتضامن مع ناميبيا يبلغ رأس ماله ١٠٠ مليون نيره لمساعدة الدولة الجديدة عند استقلالها . ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يرقى إلى مستوى التحدي ويقدم كل مساعدة ممكنة للشعب الناميبي .

تتصل بالأحداث في ناميبيا المحاولة التي جرت في ٣٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، للتوصل إلى تسوية للصراع القائم في أنغولا ولإنهاء الحرب بين الأشقاء التي يقتل فيها الأخوة الأفارقة . ولقد ظل تأخر عملية السلام راجعا للتدخل الأجنبي المستمر في النزاع الأنغولي . فالأفارقة ، اذا ما تركوا وشأنهم سيقدرون على حسم منازعاتهم بأنفسهم بالطرق السلمية . ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يؤيد ، بدون تدخل ، جهودنا لحسم المشكلة الأنغولية .

وبالنسبة للصحراء الغربية ، تلاحظ نيجيريا مع الارتياح زيارة الأمين العام للأمم المتحدة للمنطقة في حزيران/يونيه الماضي ، ونحث حكومة المغرب وجبهة البوليساريو على الموافقة الكاملة على اقتراحات التسوية التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية بالاشتراك مع الأمم المتحدة .

ومن المؤسف جدا أن أزمة الشرق الأوسط التي أدرجت على كل جدول من جداول أعمال للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ لا تزال مستعصية على الحل كما كانت الحال عليه في الماضي . ونأمل أن يجري قريبا التوصل إلى حل تقبله جميع أطراف الصراع في الشرق الأوسط . ولسوف تواصل نيجيريا اصرارها على وجوب السماح للفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير المصير في وطن محدد المعالم شأنهم في ذلك شأن الدول الاخرى بتلك المنطقة . كما تؤيد نيجيريا أيضا الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط .

بالنسبة الى كمبوديا وأمريكا الوسطى ، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل مساعيه من أجل التوصل الى سلم دائم . ونحن نؤيد المبادرات الجارية التي تستهدف تحقيق هذه الغاية بما في ذلك المبادرات المتخذة في الأطر الاقليمية .

وتؤيد نيجيريا أيضا الجهود المبذولة من أجل توحيد شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية . ومن الجدير بالذكر أن الشعب الكوري قد قدم بطرق مختلفة ، على الرغم من الظروف الراهنة التي يمر بها ، إسهامات قيمة في التفاهم والتعاون الدوليين . وإن قبول الكوريتين في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي تختارانها سيعود بمزيد من المنفعة على المجتمع الدولي .

وستواصل نيجيريا الاسهام على نحو فعال في الجهود الرامية الى تحقيق أهداف نزع السلاح العام والشامل في ظل رقابة دولية فعالة . فسباق التسلح يهدد السلم والأمن الدوليين ولا يزال يشكل تحويلا غير مقبول للموارد التي يمكن أن تخدم على نحو أفضل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم . ولهذا نلاحظ بارتياح المفاوضات الثنائية الجارية حاليا بين الدولتين العظميين ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي الى تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية والكيميائية وبالتالي القضاء التام عليها . ومع ذلك ، تتطلب المصلحة العامة للمجتمع الدولي إشراك آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف في عملية التفاوض على اتفاقات نزع السلاح .

كانت افريقيا في الماضي معروفة بقوتها وتجاربها المثيرة . وقد سجل ذلك الماضي المجيد على نحو كاف في التاريخ . بعد ذلك تحولت افريقيا الى ضحية لأعمال لم تكن القارة طرفا فيها . وهذا الجزء من الماضي مسجل في التاريخ أيضا . وفي عشية العقد الأخير من هذا القرن ، إننا في افريقيا قد عقدنا العزم على ألا نترك مرة أخرى على الهامش في أي جهد انساني . وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لتوق افريقيا الى التعاون والتنمية . ونحن نعتقد بأن افريقيا بامكانها أن تشارك ، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة عن مصير كوكبنا ، مشاركة فعالة في العمل من أجل عالم أفضل وأكثر رخاء .

ويجب على العالم المتقدم أن يقدر انسانيتنا المشتركة وأن ينتهج سياسات تقضي على الفجوة الواسعة القائمة بين الاثرياء والمعدمين . ويحدونا الامل في أن تتحقق طموحات الانسانية الى الانصاف والعدالة والمساواة عن طريق عمل الامم المتحدة . ونحن نتطلع الى إقامة نظام دولي يقضي على الواقع الراهن الذي يفتقر فيه جزء كبير من الانسانية الى التعبير على نحو كاف عن طموحاته الاقتصادية والسياسية . ففي عالم يتسم بالجور على نحو مستمر ، لا ضمان للسلم والاستقرار والتقدم . ويجب الاخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن لأحد أن يكون آمنا ما لم يصبح الجميع آمنين في قرية عالمية متزايدة التكافل . مع ذلك ، يحين وقت يتعين فيه على الشعوب ، مهما كثرت نزاعاتها ، أن تقرر مستقبلها بيدها . ويجب الشروع بهذه الرحلة الآن . ولأنه يتحتم علينا أن نعيد بناء افريقيا فقد بدأنا بالتحرك صوب هذا الاتجاه .

إننا نتطلع الى افريقيا تتعزز كرامتها واستقلالها بمولد ناميبيا حرة ذات سيادة ، وافريقيا متحررة من ويلات الفصل العنصري وافريقيا توجه طاقاتها الى الحاجات الملحّة الى تنمية شعوبها ، وافريقيا تعلي حقوق الشعب الافريقي وتحمي مصالحه أينما كان ، وافريقيا تتحلى بالشجاعة والارادة والعزم على أن تستجمع قدرات شعبها المبدعة وخبراته المعترف بها ، وافريقيا تسهم إسهاما كبيرا في التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا والاستفادة منه لتعزيز قدرتها الانتاجية وتنميتها . إن هذه الرؤية ، فوق كل شيء ، رؤية لافريقيا الواثقة من نفسها حيث ستزدهر الديمقراطية وحقوق الانسان .

السيد تشيان تشيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بالاعراب عن تهانئنا الحارة على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة . وإنني على ثقة من أن هذه الدورة ستكلل بالنجاح . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكرنا الخالص لرئيس الدورة السابقة ، السيد دانتي كابوتو ، على تنفيذه لمهمته على أكمل وجه .

إتسم العام الماضي بمنجزات جديدة تحققت في الجهود المبذولة من جانب العديد من الدول من أجل التوصل الى حل النزاعات الاقليمية وتقليل خطر نشوب الحروب وتحسين الحالة الدولية وبنشوء مفاهيم جديدة للسلم العالمي . مع ذلك ، فإن عالمنا لا يخلو من المشاكل . فالنزاعات الاقليمية لم تنته بعد . ولا يزال سباق التسلح مستمرا . وازدادت بعض التناقضات الدولية حدة نتيجة لانتهاك قواعد القانون الدولي المتعارف عليها . وتزداد الحالة الاقتصادية تدهورا في البلدان النامية . كل هذا يدل على أن مصدر الاضطرابات والتوتر في العالم لا يزال قائما . ويود وفد الصين أن يوضح موقفه إزاء المسائل الأساسية التي تواجه عالمنا اليوم .

أولى هذه المسائل النزاعات الاقليمية التي تؤثر على السلم والاستقرار في العالم والتي أدت الى خسائر جسيمة مباشرة ، وبصفة خاصة بالنسبة للعديد من بلدان العالم الثالث . وتشعر الصين ، بصفتها بلدا من بلدان العالم الثالث وعضوا دائما في مجلس الأمن ، بقلق عميق إزاء مسألة النزاعات الاقليمية . لقد أيدت حكومة الصين دائما التسوية السياسية لهذه النزاعات على نحو عادل ومعقول واضطلعت بدور بناء في هذا المجال .

إن سحب الاتحاد السوفياتي لقواته من افغانستان وفقا لاتفاقات جنيف بشأن تسوية المسألة الافغانية تطور ايجابي ، ومع أن السلم الحقيقي لم يتحقق بعد في افغانستان ، فإننا نأمل أن تشكل مختلف القوى السياسية هناك حكومة تحالف عريضة القاعدة عن طريق المشاورات وأن يتحقق السلام في هذا البلد حتى يتسنى للشعب الافغاني إعادة بناء بلده .

واتفق العراق وايران على وقف اطلاق النار منذ عام على أساس القبول المتبادل لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، ويقوم كل من هذين البلدين بإعادة بناء اقتصاده المنكوب بسبب الحرب . ونحن نأمل أن يستأنف هذان البلدان الناميان اللذان ترتبط بهما الصين بعلاقات ودية الاتصالات والمفاوضات لكي يحولا وقف إطلاق النار بينهما الى سلم دائم .

وحظي مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا دول امريكا الوسطى الخمس بتأييد المجتمع الدولي إذ أسفر عن اتفاقات جديدة هامة بشأن تعزيز عملية السلم في امريكا الوسطى . ونحن نأمل أن تحترم الولايات المتحدة أيضا جهود هذه البلدان الرامية الى إقرار السلم . وان تيسير تنفيذ الاتفاقات سيعود بالمنفعة على الاستقرار والتنمية الى المنطقة .

وخلال السنة الماضية حدثت تغيرات إيجابية على ساحة الجنوب الافريقي . فمع الشروع في عملية استقلال ناميبيا بات الإنجاز النهائي للمهمة التاريخية المتمثلة في تصفية الاستعمار من القارة الافريقية في مرمى البصر . كما بادرت أنغولا بمحاولة لاحلال السلام في البلد . وتعمل حكومة موزامبيق بجدية لإنهاء الاضطراب في بلدها . وقد تعاطفت الحكومة الصينية دوما مع الشعب الناميبي وأيدته في نضاله من أجل الاستقلال . ونأمل أن ينفذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من الاتفاقات ذات الصلة تنفيذا جادا وأن تفي سلطات جنوب افريقيا بالتزامها لكفالة إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة تحت اشراف الامم المتحدة ولضمان وتحقيق استقلال ناميبيا على النحو المقرر . ونحن نطلب إلى المجتمع الدولي أن يتوخى الحذر وأن يعمل على إزالة العقبات التي تعترض عملية استقلال ناميبيا وأن يتخذ حيطته إزاء أي حادث قد يضر بإجراء الانتخابات العامة الحرة والنزيهة .

لقد أيدت الحكومة الصينية دوما البلدان الافريقية في نضالها العادل ضد العنصرية وأيدت الجهود التي تبذلها دول خط المواجهة وشعوب الجنوب الافريقي من أجل تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وتنمية اقتصادها الوطني . ونأمل أن تحظى جهودها بتعاطف واسع النطاق وتأييد قوي من جانب المجتمع الدولي . فمن حق السكان السود في جنوب افريقيا أن يتمتعوا بالمساواة العنصرية والحقوق الديمقراطية . ونحن نطالب بقوة سلطات جنوب افريقيا بالغاء نظام الفصل العنصري المدان عالميا والمتنافي مع روح عصرنا .

منذ الدورة الماضية التي عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة ما فتئ نداء تطرد قوته يتعالى بتحقيق تسوية سياسية لمسالة الشرق الاوسط . وقد برهن النضال العادل للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة برهانا جليا أن مسالة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي وحل القضية الفلسطينية لا تحتمل مزيدا من التاخير . لقد اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية مجموعة من السياسات المرنة والعملية التي حظيت بتقدير وتأييد واسعي النطاق من جانب المجتمع الدولي . وقد حان الوقت لان تساير الحكومة الاسرائيلية اتجاه التاريخ بأن تستعيض عن موقفها المتعنت بنهج مرن .

إن الحكومة الصينية تدعو إلى تسوية مسألة الشرق الاوسط عن طريق الوسائل السلمية بغير اللجوء إلى القوة . ونحن نؤيد عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة الاطراف المعنية بما فيها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن . ونقدر الجهود التي تبذلها الاطراف المعنية بمسألة الشرق الاوسط بهدف إجراء شتى أشكال الحوار التي تراها صحيحة . ونطالب اسرائيل بأن توقف على الفور قمعها للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة وبأن تنسحب من الاراضي العربية المحتلة . ونأمل أن نرى اعترافا متبادلا بين دولة فلسطين واسرائيل ، وأمنا مكفولا لكل من الدول العربية واسرائيل ، وتعايشا سلميا بين الامة العربية والامة اليهودية . ذلك في رأينا هو السبيل السليم الكفيل بأن يقود الشرق الاوسط الذي طالت معاناته من المحن إلى السلم والاستقرار .

إن الحكومة الصينية ما برحت تعمل بثبات على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية ، بالاشتراك مع البلدان المعنية الاخرى المحبة للعدالة ، من أجل ايجاد تسوية عادلة ومعقولة لمسألة كمبوديا . وتحقيقا لتلك الغاية ، اتخذت الامم المتحدة عشرة قرارات متوالية . لقد نجمت مسألة كمبوديا عن الغزو الفييتنامي . ولذا فإن التسوية الشاملة للمسألة تقتضي إنهاء الغزو الفييتنامي وإزالة ما ترتب عليه من نتائج . وذلك هو جوهر القرارات المتوالية التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن الحالة الكمبودية وهو أيضا الموقف الثابت للحكومة الصينية . وخلال الفترة الانتقالية الواقعة بين انسحاب القوات الفييتنامية وإجراء انتخابات عامة في كمبوديا ، أن السبيل الوحيد لضمان السلم ودرء حالة تتسم بالخطورة في ذلك البلد يتمثل في إقامة حكومة ائتلافية مؤقتة برئاسة الامير سيهانوك مؤلفة من الاطراف الاربعة في كمبوديا . وينبغي أن تستعيد كمبوديا مركزها المستقل والمحايد وغير المنحاز ، في حين ينبغي للبلدان المعنية أن توفر الضمان الدولي لذلك المركز . لقد عقد مؤخرا في باريس المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا وحضره وزراء خارجية بلدان كثيرة وزعماء الاطراف الاربعة في كمبوديا . ولهذا في حد ذاته دلالة كبرى ، غير أن المؤتمر لم يحقق للاسف النتائج المرجوة بسبب الموقف الصلب الذي اتخذته فييت نام وبنوم بنه من الاقتراح

الذي طرحته أغلبية الدول المشتركة في المؤتمر والذي يدعو إلى إنشاء آلية رقابة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة وإقامة حكومة ائتلافية رباعية مؤقتة برئاسة الأمير سيهانوك ، وإيجاد تسوية شاملة لمسألة كمبوديا . أما فيما يتعلق بسحب القوات من كمبوديا الذي وعدت فييت نام بأن تجريه ، بغير الاشراف الدولي الضروري ، فمن حق الناس أن يتشككوا فيما إذا كانت فييت نام قد سحبت حقا كل قواتها والفئات الاخرى من موظفيها العسكريين . ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي متابعة الحالة في كمبوديا عن كثب وأن يؤيد ويدعم الشعب الكمبودي في قضيته العادلة وأن يواصل العمل في سبيل إيجاد تسوية نهائية عادلة ومعقولة لمسألة كمبوديا من أجل الإزالة الكاملة لبؤرة التوتر الاقليمية هذه .

والمسألة الثانية هي نزع السلاح .

لقد تحقق في العام الماضي تقدم جديد في ميدان نزع السلاح على الصعيد الدولي . ويجري حاليا تنفيذ المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى . وأسفر المؤتمر الدولي المعني بحظر الاسلحة الكيميائية الذي عقد في باريس في كانون الثاني/يناير الماضي عن نتائج إيجابية . ومع بدء المفاوضات في آذار/مارس الماضي في فيينا بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وما تلا ذلك من اقتراحات محددة طرحها كل جانب من الجانبين شهدت مسألة نزع السلاح التقليدي الاوروبي التي ظلت متعثرة لفترة طويلة تحولا نحو الافضل . وعلاوة على ذلك ، قرر الاتحاد السوفياتي وبعض بلدان أوروبا الشرقية إجراء خفض من جانب واحد في قواتهم وأسلحتهم أو سحب الموجود منها في الخارج .

ومع ذلك فمن الملاحظ أن سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لم يتوقف . فهما لا يزالان يتنافسان على استحداث منظومات الاسلحة القائمة على التكنولوجيا المتطورة ويبذلان قصارى جهدهما لتحديث أسلحتهما النووية ، بل ويمدان سباق التسلح بينهما إلى الفضاء الخارجي . ولذا فإن وقف سباق التسلح وتحقيق نزع فعلي للسلاح لا يزالان مهمة شاقة .

إن المجتمع الدولي يتوقع من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن ينهضا بمسؤوليتهما الخاصة عن نزع السلاح بالمبادرة بإجراء خفض ضخم في ترساناتهما النووية

وأسلحتهما التقليدية وبوقف سباق التسلح بينهما بجميع أشكاله ، بما في ذلك سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ونتمسك برأي ثابت مؤداه أن الأسلحة الكيميائية ينبغي حظرها تماما وتدميرها تدميرا شاملا . وفي الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة طرحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مقترحات بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية . ونأمل أن يتخذا الخطوات العملية لوقف إنتاج واستحداث الأسلحة الكيميائية وتدمير المخزون الموجود منها من أجل تسهيل عقد اتفاقية دولية بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية .

إن نزع السلاح مسألة تؤثر على السلم العالمي وعلى أمن البلدان كلها . ولذا ينبغي للبلدان جميعا ، كبيرها وصغيرها ، قويها وضعيفها ، النووي منها وغير النووي ، أن يكون لها رأي متكافئ في المسألة ، وأن يمكّن كل بلد منها من الاضطلاع بدور نشط في هذا الصدد . إن المطالب والاقتراحات المعقولة التي طرحتها البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم يتعين احترامها وينبغي إتاحة الفرصة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف لأداء دورهما بشأن قضايا نزع السلاح على الوجه الأكمل . إن كل هذا بالغ الضرورة للتنمية السليمة لعملية نزع السلاح على الصعيد الدولي .

والمسألة الثالثة هي المعالجة السليمة للعلاقات بين الدول .

فخلال السنة الماضية ، تحسنت العلاقات بين عدد من البلدان بدرجات متباينة ، مما يشكل اسهاما قيما في السلم العالمي . والأمر المشجع بوجه خاص أن الدول العربية قد ضمت صفوفها بروح من المصالحة . وأن البلدان في افريقيا تعمل على زيادة التعاون السلمي في تلك القارة ، في حين أن بلدان أمريكا اللاتينية قد قطعت شوطا أكبر على طريق تعاونها الاقليمي .

لقد بذلت الصين دوما جهودها من أجل إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الأخرى على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية ، والتعهد المتبادل بعدم العدوان ، وتعهد كل طرف بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر ، والمساواة والنفع المتبادل ، والتعايش السلمي . وقد شهدت السنة الماضية علاقات أفضل وأقوى بين الصين وبلدان أخرى كثيرة ، ولا سيما البلدان المجاورة لها .

وتحتفظ الصين بعلاقة صداقة تقليدية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . ونحن مهتمون بتوطيد السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية . ونحن نؤيد اقتراح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المعقول بشأن استقلال كوريا وإعادة توحيدها السلمي ، ونود أن نرى نشوء نتائج إيجابية عن الحوار والاتصالات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وتمتعنا دوما بوجود علاقات طيبة مع باكستان وبنغلاديش ونيبال وسري لانكا وتايلند والعديد من الدول الاخرى المجاورة لنا في جنوب وجنوب شرقي آسيا . وطبّعنا علاقاتنا مع جمهورية منغوليا الشعبية ومع لاوس . وتتحسن علاقاتنا مع الهند في ميادين كثيرة . وتمضي المشاورات بشأن تطبيع العلاقات بين الصين واندونيسيا بسلاسة ويسر . كذلك أحرز التضامن والتعاون بين الصين والدول العربية والدول الافريقية ودول أمريكا اللاتينية تقدما جديدا .

وفي أيار/مايو من هذا العام ، عقدت الصين والاتحاد السوفياتي اجتماعا على مستوى القمة ، وبذلك عادت علاقاتهما الثانية إلى حالتها الطبيعية وبروح الرغبة في طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة للمستقبل ، استعرض زعيما البلدين ولخصا تاريخ العلاقات السوفياتية الصينية ، ووافقا على تطوير العلاقات الثنائية على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي . وتحقق علاقات حسن الجوار بين هذين البلدين الكبيرين - الصين والاتحاد السوفياتي - ليس فقط مصلحة الشعبين بل أيضا مصلحة السلم والاستقرار في آسيا والعالم بأسره . وقد حظي هذا التطور بترحيب المجتمع الدولي لأنه يفيد الجنس البشري كله .

لقد كانت علاقات الصين مع البلدان الغربية ماضية نحو التطور المطرد . غير أنه نشأت صعوبات بدرجات متفاوتة على امتداد الأشهر القليلة الماضية في علاقاتنا مع بعض البلدان الغربية . فما الذي حدث بالضبط ؟ هل تصرفت الصين بما يتنافى ومبادئ التعايش السلمي الخمسة في علاقاتها مع هذه البلدان الغربية ؟ الرد على ذلك هو "لا" . وهل اعتدت الصين على مصالح هذه البلدان بأي حال من الاحوال ؟ الرد هو "لا" . من المعروف للجميع أنه حدث في أواخر الربيع وأوائل الصيف من هذا العام اضطراب في عاصمة الصين ، بيجنغ ، كان يستهدف الإطاحة بحكومة جمهورية الصين الشعبية وقلب النظام الاشتراكي المنصوص عليه في دستور جمهورية الصين الشعبية . وغني عن البيان

أن كيفية معالجة هذه المشكلة مسألة تدخل في صميم الأمور الداخلية للصين . وقد شهد العالم كله كيف مارست الحكومة الصينية أقصى درجات ضبط النفس لما يقرب من شهرين وحاولت حل هذه المشكلة بالاقناع والتوعية بدلا من اللجوء إلى التدابير القسرية . واستمر الأمر على هذا النحو حتى تحولت الأحداث إلى ثورة معادية للحكومة ، فاضطرت الحكومة عندئذ إلى اتخاذ تدابير حاسمة لإخماد تلك الثورة . وأبدت الغالبية العظمى من البلدان في العالم تفهما للاجراءات التي قامت بها حكومتنا . ولم يشذ عن ذلك سوى بعض الحكومات الغربية التي تجاهلت حقائق الأمور واتخذت مواقف استندت فيها إلى تقارير صحفية مشوهة ومعلومات مضللة ، فوجهت اتهامات لا مبرر لها ضد الحكومة الصينية ومارست الضغط عليها . ومما هو جدير بالذكر أيضا وجود شواهد كثيرة على اشتراك بعض القوى الخارجية المعادية في الأحداث المشار إليها مما زادت من لهيب تلك الحالة . وتعلم تلك القوى تمام العلم الدور الذي لعبته في ذلك . وبغية الحفاظ على سيادة الدولة وكرامتها الوطنية كان من الطبيعي أن ترفض الحكومة الصينية بشدة التدخل في أحداث الصين وفي شؤونها الداخلية بما يتنافى مع القواعد الناظمة للعلاقات الدولية ومع المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . لقد واصل مندوبو بعض البلدان الهجوم على غير أساس على الحكومة الصينية في كلماتهم أمام الجمعية العامة خلال الأيام القليلة الماضية . إن التشدق بالحديث عن "الديمقراطية" و "الحرية" مع الانغماس في توجيه النقد بشكل تعسفي وفرض الإرادة على الآخرين أمر يمثل في العلاقات بين الدول نوع السلوك الذي يسير ضد عجلة التاريخ . وهذا أمر يدعو حقا إلى الأسف .

وبعد غد ستحتفل جمهورية الصين الشعبية بعيدها السنوي الاربعين ، ويعتبر الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩ من الأيام التي لها أهمية تاريخية عظيمة لها ، إذ تم فيه انتهاء حقبة كان الشعب الصيني يتعرض فيها لكل أنواع الإذلال الوطني . وطوال العقود الأربعة الماضية لم يتوقف قط الضغط على الصين ، ولكن ما الذي تمخض عنه ذلك الضغط ؟ إن الصين الجديدة ماضية دوما في السير قدما . وهي لم تخش أحدا قط ، ولن ترضخ بأي حال لأي ضغط أجنبي . وشؤون الصين لا يمكن أن يقررها سوى الشعب الصيني ،

كما أن سياسة الصين لا يمكن أن يقررها سوى الحكومة الصينية . وعلى مدى سنوات طويلة من الممارسة وجدنا سبيلا للتنمية يناسب ظروف الصين سنواصل السير فيه . وقد وضعنا سياسة خارجية مستقلة تقوم على السلم ، وتتفق مع المصالح الاساسية للشعب الصيني وللعالم كله . وسنواصل اتباع هذه السياسة . وستتقيد الصين بسياستها القائمة على الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي ، وتواصل العمل من أجل تنمية علاقاتها مع البلدان الاخرى في سائر أنحاء العالم .

إن إقامة علاقات طبيعية بين الصين وأي بلد أجنبي تخدم المصالح المتبادلة . ولن تكون الصين وحدها هي التي تعاني في حالة اختلال هذه العلاقات . ولقد دلت التجربة الماضية باستمرار على أن قيام علاقات طبيعية بين الدول لا يمكن أن يتم إلا على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة . وتلتزم الصين بهذه المبادئ ، وإذا ما فعلت البلدان الاخرى نفس الشيء فسيكون من المؤكد أن تقوم العلاقات الطبيعية وتنمو بين هذه البلدان والصين ، وهنا يكمن السبيل للخروج من الصعوبات الحالية في العلاقات بين بعض البلدان الغربية والصين .

والمسألة الرابعة هي إقامة نظام سياسي دولي جديد .

الآن بعد أن تقدم العالم إلى المرحلة التي نالت فيها معظم المستعمرات والاقاليم التابعة السابقة استقلالها ينبغي أن تعامل كل الدول بعضها بعضا على قدم المساواة ، وأن يوضع حد لممارسات الهيمنة . غير أن الحقائق تبين أن ممارسة الهيمنة واتباع السياسة المستندة إلى القوة مازالا موجودين . فمن حين لآخر تنشأ حالات في العلاقات الدولية كضغط الكبير على الصغير ، أو سيطرة القوي على الضعيف ، أو فرض إرادة دولة ما على دول أخرى ، أو حتى الاعتداء المسلح على سيادة دول أخرى والاضرار بسلامتها الإقليمية عن طريق استخدام القوة . وإذا ما سمح لهذه الاعمال المنافية للقواعد الناظمة للعلاقات الدولية بأن تبقى دون ضابط أو رادع لها فلن يكون بالإمكان تحقيق الاستقرار أو ضمان السلم في العالم .

ومع الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي يشهد العالم الآن اتجاها صوب الاسترخاء في حدة التوتر وصوب زيادة الاتصالات فيما بين الدول . وهذا أمر طيب .

غير أننا نرى في نفس الوقت أنه لا تزال توجد في الاتصالات الدولية محاولات واضحة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى بمختلف السبل ، انتهاكا للقواعد الاساسية الناظمة للعلاقات الدولية . ومن الامور الخطيرة أن تصاغ سياسة الدول وتتبع دون التخلي عن مثل هذه المحاولات ، لان ذلك سينال من الاسترخاء في التوتر الدولي وسيؤدي إلى مواصلة الحرب الباردة . وهذه مسألة تستحق اهتمام المجتمع الدولي .

من ناحية واحدة هناك أعداد كبيرة من البلدان في العالم ذات نظم اجتماعية وأيديولوجيات وقيم وخلفيات تاريخية وتقاليد حضارية ومعتقدات دينية مختلفة ، ومن الناحية الاخرى أن مصالح هذه البلدان تحدد مسبقا الحاجة إلى اتصال كل منها بالاخرى . وعلى ذلك فإنه يتعين على جميع البلدان أن تتخذ موقفا واقعيا ، بالاعتراف بتنوع العالم ، والامتناع عن تدخل بعضها في الشؤون الداخلية للبعض الآخر ، ومراعاة القواعد الناظمة للعلاقات الدولية والمقبولة على نحو متبادل في كل اتصالاتها وبذلك فقط سيكون بإمكانها أن تعيش في وئام وأن يتعاون بعضها مع بعض وأن يكمل كل منها ما يحتاجه الآخر في جهد يسعى لتحقيق الرخاء للجميع .

وتساند الحكومة الصينية فكرة إقامة نظام سياسي دولي جديد يستند إلى مبادئ التعايش السلمي الخمسة . وتلقى هذه المبادئ التي كانت الصين قد وضعتها بالاشتراك مع بعض جيرانها في آسيا تأييدا واسعا من المجتمع الدولي . وهي تلخص أبسط القواعد الاساسية الناظمة للعلاقات الدولية وتجسد الخصائص الاساسية لنوع جديد من العلاقات الدولية ، ومن ثم فإنها تتطابق تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . ولو روعيت المبادئ الخمسة في العلاقات الدولية على نطاق عالمي فسينشأ نظام دولي سياسي جديد ، تقف فيه على قدم المساواة جميع البلدان ، كبيرها وصغيرها وقويها وضعيفها ، ويحترم كل منها الآخر بغض النظر عما بينها من اختلافات في النظم الاجتماعية والأيديولوجيات . ولن يفرض أي بلد إرادته على بلد آخر أو يسعى للهيمنة عليه . وسيتناول كل بلد معالجة شؤونه الداخلية بنفسه ، بينما تتولى جميع البلدان معالجة الشؤون المشتركة بينها عن طريق التشاور . وستحسم جميع المنازعات الدولية عن طريق المفاوضات السلمية دون اللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها .

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن مثل هذا العالم سيكون متفقا مع مصالح شعوب كل البلدان وتطلعاتها . وأود أن استخدم محفل الامم المتحدة لتقديم فكرة الحكومة الصينية هذه ، على أمل أن يبحثها الساسة في مختلف البلدان بحثا جديا لدى دراسة مستقبل العالم .

والمسألة الخامسة تتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

تعاني البلدان النامية ، منذ وقت طويل ، معاناة شديدة من أوجه التبادل المجحفة نظرا للاعقلانية في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة . فقد شهدت تلك البلدان في السنوات الاخيرة ترديا في معدلات التبادل التجاري ، وهبوطا في عائدات الصادرات وانحدارا في الاستثمار في الانتاج ، وزيادة في أعباء الديون . بل أن ظاهرة تدفق رأس المال العكسي من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية قد سادت على مر سنوات عديدة . وهكذا ، أصبح اتجاه ازدياد فقر البلدان الفقيرة وازدياد غنى البلدان الغنية أكثر جلاء مما كان عليه منذ عقد مضى . ولو سمح لهذه الحالة بأن تستمر فإنها ستجلب على العالم أجمع - بما في ذلك البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء - آثارا أشد خطورة لقد أصبحت تنمية العالم الثالث الاقتصادية مسألة ملحة تؤثر على المسرح العالمي . ولا يمكن ولا ينبغي أن تظل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة دون تغيير في السنوات المقبلة . إن إقامة نظام اقتصادي جديد ضرورة من ضرورات عصرنا .

ونرى أنه ينبغي أيضا التقيد بمبادئ التعايش السلمي الخمسة في تصريف العلاقات الاقتصادية بين البلدان . إذ لا يمكن أن يحل المشاكل الاقتصادية لبلد سوى حكومة ذلك البلد وشعبه بانتهاج سياسات مناسبة لظروفه الوطنية . ويجب أن تعزز الاتصالات الاقتصادية بين البلدان التعاون الودي بينها وألّا تتحول إلى وسيلة لممارسة الضغط على بلدان أخرى أو للتدخل في شؤونها الداخلية . وأية محاولة لفرض نظام اقتصادي معين أو نموذج إنمائي على البلدان الاخرى والتدخل في السياسات الاقتصادية أو الجهود الإنمائية للبلدان النامية تعني ممارسة سياسات القوة في المجال

الاقتصادي . وذلك يتنافى مع قواعد العلاقات الدولية والاتجاه التاريخي الحالي ولن يجدي فتيلا من الناحية العملية .

إن المطلوب حاليا وعلى وجه الإلحاح للنهوض بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على نحو يخدم مصالح التنمية المشتركة لكل البلدان جولة جديدة للحوار الموضوعي حقا بين الشمال والجنوب مع التأكيد على حل المشاكل الملحة التي تواجه البلدان النامية مثل الدين والتجارة ورأس المال والتمويل . ونحن نطلب إلى كل البلدان المتقدمة النمو أن تستجيب على نحو بنّاء المقترحات الرامية إلى إنعاش حوار الشمال والجنوب ، والصادرة عن كل من مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة الذي عقد ببلغراد في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، والاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي بكراكاس . ويحدونا الأمل في أن تتوصل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للنمو والتنمية ، والمقرر عقدها في نيسان/ابريل القادم ، إلى تفهم مشترك جديد للتعاون الاقتصادي الدولي المقبل وأن توفر مبدأ توجيهيا قويا لذلك . كما يحدونا الأمل في أن تقدم الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة الجاري وضعها تدابير فعّالة في هذا الصدد .

لقد أصبحت حماية البيئة قضية ملحة تثير قلقا عالميا ؛ ويجب أن تولى الاهتمام الكامل في الوقت الذي تبذل فيه الجهود لحل مسألة التنمية . ولقد جعلت الصين من حماية البيئة سياسة لها . ونحن نعلق أهمية على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ وستشارك فيه ، ونحن على استعداد للقيام ، مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة ، بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد هذا المؤتمر .

إننا نلاحظ باغتباط أن الأمم المتحدة ، بوصفها أشد المنظمات الدولية تأثيرا ، قد حققت في السنوات الأخيرة بعض الانجازات البارزة في تيسير التسوية السياسية للصراعات الإقليمية ، وصيانة السلم العالمي ، وتعزيز التعاون الدولي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ونتيجة لذلك هناك اعتراف عالمي بأهمية الأمم

المتحدة كما لقيت الجهود الإيجابية التي يبذلها الامين العام استحسانا واسع النطاق من المجتمع الدولي .

إننا على مشارف العقد الاخير للقرن العشرين ، ويلوح في الافق بزوغ قرن جديد والوقت يجري ووجه العالم يتغير . وتواجه الامم المتحدة ، على غرار المجتمع الدولي بأسره ، فرصا لم يسبق لها مثيل وتحديات غير عادية . ومن أجل التكيف على نحو أفضل لعالم دائم التغيُّر يتعين على الامم المتحدة مواصلة ما تضطلع به من إصلاح لهيكلها وأن تزيد من تحسين فعاليتها ، فالسلم والتنمية العالميان يحتاجان إلى الامم المتحدة في الوقت الذي يعتمد فيه نجاح الامم المتحدة على دعم وتعاون كل دولها الاعضاء . إن الصين ، مع العديد من الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة ، على استعداد للوفاء بواجباتها المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وللاسهام بنصيبها في تعزيز دور المنظمة في الشؤون العالمية .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (تكلم بالالمانية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد) : اسمحوا لي أن أهنئكم ، سيدي ، على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة وأن أتقدم إليكم بأحر أماني النجاح .

منذ بضعة أسابيع ، شهد المجتمع الدولي الذكرى السنوية الخمسين للعدوان الإجرامي الذي شنته المانيا الهتلرية على بولندا ، والذي كان بداية لاكثر الحروب تدميرا ووحشية في تاريخ البشرية . وقد أوجد ذلك الجحيم إئتلافا من الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، كما أدى إلى مولد الامم المتحدة ، التي أتاحت أعمالها للجنس البشري فرصة مستقبل سلمي . وقد تمثل الدرس الذي استخلصته الشعوب في ضرورة إنهاء الحرب والفاشية وحظر العنف في الحياة الدولية إلى الابد ، وفي أنه يجب من الآن فصاعدا القيام بإجراء مشترك للقضاء عليها في وقت السلم .

ولإزالة نوع التهديد الذي تشكله أسلحة التدمير الشامل في عصرنا ، تؤمن الجمهورية الديمقراطية الالمانية بأن سلطة الامم المتحدة ونفوذها ينبغي أن يكونا أكثر فعالية مما كانا عليه فيما مضى . وفضلا عن ذلك ، ينبغي التغلب على التخلف

الاقتصادي وحماية البيئة الطبيعية لوجود الإنسان . والإمكانيات متوفرة لذلك . وما تلزم لتسخيرها هي الجرأة على تعزيز العناصر الإيجابية والحرص الشديد على دعم الانجازات والحزم في صد الاتجاهات السلبية .

لكن هناك ما يدعو إلى القلق ، وذلك نظرا لاستمرار سباق التسلح في كل المجالات في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، وتجري فيه مفاوضات نزع السلاح ؛ ونظرا لان الصراعات طويلة الامد لا يمكن حلها بسبب عدم استعداد جميع الاطراف المنخرطة فيها لان نأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لكل طرف في هذه الصراعات ؛ ونظرا إلى أن عددا من البلدان قد سجل نموا اقتصاديا ملموسا في الوقت الذي تنخفض فيه على نحو مستمر مستويات التنمية لعدد متزايد من بلدان العالم الثالث ؛ ونظرا لان البيئة الطبيعية تتدهور تدهورا متزايدا - وأحد الاسباب في ذلك هو أن التدابير الدولية المتخذة لحمايتها غير كافية ؛ ونظرا لان الهجمات على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى يتصاعدان في الوقت الذي تقدم فيه المطالبات من جميع أنحاء العالم بتعزيز النظام القانوني الدولي .

ويعرب برتولت بريخت الكاتب المسرحي على لسان غاليليو غاليلي عن الإيمان "بقوة العقل الرقيقة التي لا يمكن للشعوب أن تصمد أمامها على المدى الطويل" . إن العصر النووي والفضاء بما ينطوي عليه من مخاطر رؤيوية على الجنس البشري يجعل من الحتمي وجود نوع جديد من التفكير في السياسة الامنية . ولكن هذا الإدراك لا ينمو بنفسه .

ويتعين استبعاد الأفكار البالية والمواقف الجامدة بعد فرزها من خلال حوار يتخطى جميع الحدود ، يجرى بين القادة السياسيين والعسكريين والدارسين والعلماء بل وكل الشعوب الملتزمة بالسلم وينبغي أن يحل محلها أسلوب فكر عصري وسلوك قوامه القيم الأخلاقية العالية وصوت العقل والواقع . وعلى عتبة الألف الثالثة ، يعتبر هذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق السلم لكل الأمم . ويتجلى الكثير من هذه الجوانب في الوثائق الدولية .

من المشجع أن نلاحظ أن الإعلانات التي اعتمدت في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز أعربت عن العزم المعقود على التوصل إلى حلول متفق عليها للمشاكل الملحّة لكوكبنا من خلال حوار سلمي وبناء مع كل الدول الأخرى .

ومن جهة أخرى ، فمازال الكثير مما ينبغي القيام به حتى يترسخ الوعي بأن الأمن الدائم لا يمكن إرساءه إلا عن طريق التعاون وليس من خلال المواجهة . وقبل كل شيء ، يتحتم نبذ كل المذاهب التي تديم الصور العدائية ، بل وتغذيها ، وتحفز على سباق التسلح بل تترك المجال مفتوحا أمام خيار الاستخدام الأول للأسلحة النووية .

وتصر الجمهورية الديمقراطية الالمانية على إجراء استعراض مشترك للمفاهيم العسكرية وتوجيهها على نحو دقيق صوب الدفاع وحده . وكذلك ينبغي أن تتشبث الأمم المتحدة بهذا الموضوع . ومن ثم يكتسب حظر استخدام القوة المضمون الذي أوضحه ميثاق الأمم المتحدة ويضمن الالتزام به على النطاق العالمي .

لا يمكن أن يتزايد الأمن المستتب للجميع إلا من خلال سياسة تأخذ بعين الاعتبار الارتباط بين العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية ، وتسعى قدما من أجل إحلال الجهود السياسية المشتركة محل القوة العسكرية . وهذا هو الهدف من مبادرة الدول الاشتراكية لتبني نهج شامل لتعزيز الأمن الدولي ، من شأنه أن يضمن الحياة لكل الدول في مختلف المناطق سوية دون نزاعات وتوترات في ظل حسن الجوار الحقيقي .

في أوروبا ، يتعين أن تبقى الجهود مركزة على تخفيض الترسانات الممتلئة بالأسلحة إلى مستوى يختفي معه خطر الحرب إلى الأبد . ويمكن للشرق والغرب آنذاك ، على أساس جديد ولصالح كل الشعوب ، أن يتعاونا ويبنيا معا عالما أكثر انسجاما .

إن مفاوضات فيينا بشأن القوات المسلحة التقليدية ، وبشأن اتخاذ إجراءات أخرى لبناء الأمن والثقة ، يمكن أن تؤدي في المستقبل القريب إلى اتفاقات أولى بشأن التخفيضات المتبادلة في القوات والأسلحة إذا ما تفاوضت كل الأطراف على نحو بناء وأبدت استعدادها للتوفيق . واتخذت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، على غرار حلفائها ، إجراءات انفرادية يحتذى بها تسهم في تهيئة الظروف المواتية للتعجيل بإجراء المفاوضات . وقبل عام ١٩٩٠ سيجرى تخفيض القوات المسلحة للجمهورية الديمقراطية الالمانية إلى ٠٠٠ ١٠ جندي ، و ٦٠٠ دبابة ، و ٥٠ طائرة . ولدينا بالفعل خبرة عملية أولية في مجالات فرعية لتحويل الأسلحة ، ويسعدنا أن نتشاطر هذه الخبرة على المستوى الدولي .

وأود أن أذكّر مع إيلاء كل التأكيد الواجب ، بالاقتراح الذي قدمته الدول الأعضاء في معاهدة وارسو ومفاده أنه ينبغي استهلال المفاوضات أيضا بشأن الأسلحة النووية التكتيكية بالتوازي مع محادثات فيينا بشأن الأسلحة والقوات التقليدية . ويظل هدفنا تحقيق خلو اوروبا والعالم بالفعل من الأسلحة النووية .

وحرصا على الحد الفاصل الحساس بين الحلفين العسكريين ، وسعيا من أجل إجراء تخفيضات في أسلحة التدمير الشامل في اوروبا الوسطى ، تدعو الجمهورية الديمقراطية الالمانية إلى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكيميائية مع تطبيق تدابير محددة لبناء الثقة .

واسمحوا لي بأن أوضح في هذا السياق أن تنوع النظم الاجتماعية ليس هو الذي يجعل بناء البيت الأوروبي أمرا مشكلاً . ولكن ما يعوق بناء هذا البيت هو سباق التسلح ، واستمرار التهديد العسكري ، والمحاولات المتزايدة في الآونة الأخيرة والرامية إلى التخلص من الاشتراكية كنظام اجتماعي .

والطريق نحو السلم المستقر والتعاون المثمر طريق وعر غير أنه من الممكن سلوكه . ومع ذلك يتعين ألا نجعل سلوك هذا الطريق أصعب مما هو عليه الآن بالفعل . فالمنجزات التي تحققت في أوروبا عبر العقدين الماضيين من خلال الجهود المشتركة -

وهو سجل يمكن أن نفخر به جميعا ـ كانت ممكنة بسبب وثيقة هلسنكي النهائية التي تعني الاعتراف بمبادئ القانون الدولي كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وبسبب الواقع السياسي والاقليمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية ، ويتعين أن يبقى هذا الأمر متفقا عليه . فالادعاءات بأن "الرايخ الالماني" مازال باقيا في إطار حدود عام ١٩٣٧ ادعاءات خطرة مثلما هي ادعاءات غير رشيدة ، لأن "الرايخ الالماني" قد تمزق في عام ١٩٤٥ نتيجة لسياسته العدوانية ذاتيا .

والوقائع التي نشأت في اوروبا منذ ذلك الحين تشمل وجود دولتين ألمانيتين ذواتي سيادة وتتسم العلاقة المتبادلة بينهما ، ومازالت تتسم ، بأهمية كبرى لتحقيق الاستقرار في اوروبا وتقدم الانفراج في العالم . وهذا هو ما تسترشد به الدولة الالمانية الاشتراكية ، التي ستحتفل بالذكرى السنوية الاربعين لإنشائها في غضون أيام قليلة . وكل من يرغب في تحقيق الاستقرار في اوروبا سيقدر حقيقة مفادها أنه عند الخط الفاصل بين أكبر حلفين عسكريين في العالم توجد دولة تتمثل عقيدتها العليا في عبارة "لا مزيد من الحروب - ولن ينبعث دوما من التربة الالمانية إلا السلم" . وسياسة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، التي تمتد جذورها عميقا في التقاليد المعادية للفاشية وتعتمد على التنمية الدينامية لمجتمعها ، تظل سياسة يمكن التنبؤ بها . لقد قدمت الدولة الالمانية الاشتراكية الكثير لصالح التعايش السلمي في اوروبا في الماضي ، وستواصل ذلك في المستقبل .

وتلتزم الجمهورية الديمقراطية الالمانية بما اتفق عليه الأمين العام للجنة المركزية التابعة لحزب الوحدة الاشتراكي ورئيس مجلس الدولة ، اريك هونيكر ، والمستشار الفيدرالي لجمهورية المانيا الاتحادية ، هيلموت كول ، في آذار/مارس ١٩٨٥ وبما أكداه من جديد في بيانهما المشترك في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ : بأن حرمة الحدود شرط أساسي للسلم . إن الحفاظ على هذا الشرط الاساسي وتعزيزه باتخاذ تدابير بناء ثقة جديدة يظلان من متطلبات الساعة . فالتشكيك في الحدود أو تقديم إدعاءات وقحة تحت جلباب القلق على الانسانية ، وانتهاكا للحقوق السيادية للدول الاخرى ، وممارسة ما يدعى بالوصاية على مواطنين من دول أخرى ـ كل ذلك من شأنه أن يثير النزاعات

التي تؤدي إلى تفتت التعاون في قلب أوروبا ، بل يعرض السلم للخطر . ونزع السلاح وتسوية المنازعات الدولية أو الحيلولة دون وقوعها ، وتعزيز أحكام القانون الدولي ضمانات لعالم يعيش في سلم وأمن ورفاهية مشتركة .

وفي هذا السياق يبقى نزع السلاح القضية الأساسية . وتنفيذ معاهدة إزالة القذائف متوسطة المدى والأقصر مدى التي يجب عدم تقويضها بما يسمى بالتحديث معاهدة تخدم مصالح كل الشعوب . غير أنه من الواضح أيضا أن سرعة المفاوضات الجارية غير كافية ، بل أنها في الحقيقة أقل كثيرا من اللازم .

ومن وجهة نظر الجمهورية الديمقراطية الالمانية يتحتم إدراج كل فئات الأسلحة في المفاوضات ، وكسر الحلقة المفرغة لسباق التسلح ، وعدم الاستعاضة عن الأسلحة التي تتم إزالتها ، وبالتالي ، تقديم النتائج لجميع الشعوب .

ونود أن نرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وقد نجحا في أقرب وقت ممكن في تخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية الى النصف التزاما بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وفي سبيل ايقاف سباق التسلح النووي ، دعت أغلبية ساحقة من الدول الى الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . وهذا الحظر من شأنه في نفس الوقت أن يعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي هذا السياق ، يستحق اقتراح الاتحاد السوفياتي بوقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح الدعم من الامم المتحدة .

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام ، حث المشاركون في مؤتمر باريس على ابرام اتفاقية حول حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن . بيد أن مفاوضات جنيف لم تحرز أي تقدم حقيقي حتى الآن ، وكلما زاد التأخير في ابرام المعاهدة العالمية ، ازداد خطر انتشار وسائل التدمير الشامل هذه .

ولا يمكن فهم هذا الابطاء ، نظرا الى وجود اتفاق على المسائل الاساسية للاتفاقية . ويجري تبادل للبيانات ، كما أجريت اختبارات لطرق التحقق . وقد قامت الجمهورية الديمقراطية الالمانية التي لا تمتلك أسلحة كيميائية ولا تخزن هذه الأسلحة في أراضيها بنقل بيانات متصلة بانتاجها الكيميائي وبنتائج تفتيش تجريبي على المستوى الوطني . وأود أن أكرر التأكيد أمام هذا المحفل على الاقتراح بعقد اجتماع لوزراء الخارجية للدول الأعضاء في مؤتمر جنيف حتى يمكن المضي الى المرحلة النهائية من المفاوضات . ونحن نرحب بنتائج المحادثات التي جرت مؤخرا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والتي التزما فيها بابرام اتفاقية ذات صلة في وقت لا يتجاوز العام المقبل .

إن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يصير متزايد الالحاح . ومن أجل التوصل الى حلول تدريجية ، قدمت الجمهورية الديمقراطية الالمانية في مؤتمر جنيف العناصر الاساسية لمعاهدة لحظر الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، وتأمل أن تبدأ المفاوضات بشأنها بسرعة . ولا شك أن المنظمة العالمية ستجد مجالات هامة للعمل في هذا الصدد .

فيمكنها ، على سبيل المثال ، أن تقيّم النتائج الموجودة والخبرات المتاحة فيما يتعلق بنقل الأسلحة وأن توفرها لجميع الدول . ويوجه هذا انتباهنا الى المطلب العام باستخدام العلوم الحديثة والتكنولوجيات الحديثة في نزع السلاح . واقترح أن تنظر الأمم المتحدة في هذه المسألة من الآن فصاعدا .

وتؤمن الجمهورية الديمقراطية الالمانية بأن الجهود الرامية الى وضع معايير لمقارنة الميزانيات العسكرية ينبغي أن تواصل ، من أجل تعزيز الانفتاح في المجال العسكري . ومن ثم ستأخذ بلادي بالنظام الدولي التابع للأمم المتحدة للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وتتقدم بالبيانات المتوفرة لديها ابتداء من عام ١٩٩٠ .

ومن الواضح أن احدى أهم التجارب التي سيخلفها القرن العشرون وراءه وهو يشارف على نهايته هي أن المنازعات والصراعات لم يعد من الممكن حلها بالوسائل العسكرية . ولا يمكن تسويتها إلاّ على أساس احترام المصالح المشروعة لأطراف النزاع التي ينبغي أن يلتقي بعضها ببعض في منتصف الطريق وبروح التوفيق .

وبهذا المعنى تقوم الأمم المتحدة وأمينها العام - ويسرني أن أؤكد على ذلك - بدور مشجع يحظى ببالغ التقدير . وقد صمدت عمليات حفظ السلم التابعة للمنظمة لاختبار الأمن ، وبلادي تؤيد هذه العمليات .

بتعاطف كبير يتابع العالم انتقال ناميبيا الى الاستقلال . وقد أيدت بلادي هذه العملية منذ أمد بعيد . وساعدت في إعادة اللاجئين الناميبيين الى وطنهم ، كما لبت طلب الأمين العام بارسال مشرفين على الانتخابات ، ومراقبين من الشرطة . ومن الضروري ألاّ تعاق الانتخابات التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ، حتى يمكننا الترحيب بناميبيا الحرة بوصفها عضوة في المنظمة العالمية قبل مضي وقت طويل . ويفضي تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الى تحقيق السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي . ولكن الفصل العنصري ، وهو السبب الأساسي للمنازعات ، ما زال باقيا في ذلك الاقليم ، وتحتم جميع المعايير الإنسانية القضاء على هذا النظام .

وبالرغم من اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، فما زالت الأعمال العدائية مستمرة . وعبر سنين عديدة قيل لهذا المحفل إن انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان سيعجّل بقدوم السلم . والتزاما بالاتفاقات قام الاتحاد السوفياتي بسحب قواته وقدمت حكومة أفغانستان برنامجا معقولا للمصالحة الوطنية لا يستبعد أي جناح عسكري أو سياسي . وأي شخص يرغب حقا في السلم ويهتم برفاهة الشعب الأفغاني عليه أن يختار الآن طريق المصالحة . وبهذا المعنى ، تحتاج الأمم المتحدة الى اشراك نفسها بنشاط في العملية .

وتتوق دول آسيا الى تطبيع العلاقات فيما بينها ، وهذا يؤكد أملنا في إتمام التسوية السلمية والعادلة ليس للحالة في أفغانستان وما حولها فقط ولكن أيضا للنزاع الايراني العراقي ومسألة كمبوديا .

وفي شبه الجزيرة الكورية أيضا لا يمكن حل المشاكل إلاّ عن طريق الحوار المتأني والتوفيق . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية اقتراحات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان السلم الدائم والانفراج في المنطقة .

ويسرني أن ألاحظ وجود احتمالات حقيقية لقيام شعب نيكاراغوا في نهاية المطاف بعمل سلمي . وتقدر الجمهورية الديمقراطية الالمانية اسهام الرؤساء الخمسة لأمريكا الوسطى في التوصل الى حل سياسي للمشكلات . ويشترط لتنفيذ مقترحاتهم واتفاقاتهم حسن النية والالتزام الدقيق بالقانون الدولي من جانب جميع الأطراف .

وتشعر الدولة الالمانية الاشتراكية بقلق شديد لأن السلام لم يلح بعد في الشرق الأوسط . فما زال الشعب الفلسطيني محروما بالقوة من حقوقه المشروعة . وما زالت انتفاضته تقمع بقسوة .

وفي مصلحة جميع المعنيين وفي مصلحة السلم عموما حل هذه المشاكل وغيرها عن طريق مؤتمر سلام دولي للشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على قدم المساواة .

ومن شان التوصل الى تسوية سلمية لمسالة الصحراء الغربية ، باشتراك منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، أن يشكل معلما هاما آخر في طريق الدول الافريقية نحو السلم الدائم والتقدم الاجتماعي .

وما زالت مسالة قبرص أيضا بغير حل . وينبغي تشجيع المفاوضات بين زعماء الطائفتين الاثنيتين بوساطة الامين العام للوصول الى تسوية تحقق مصالح الشعب القبرصي قاطبة .

وفي الظروف الدولية القائمة حاليا ، وبالنظر الى احتياجات الغد ، يكتسب القانون الدولي اهمية متزايدة لامن الدول وحسن الجوار والتعاون فيما بينها . ولا يمكن تصور ما هو أكثر فعالية من مبادئ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

ولذا فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد المبادرة التي دعت اليها بلدان عدم الانحياز بان تجعل الامم المتحدة من السنوات العشر المقبلة عقدا للقانون الدولي .

ونرى أن أشد المهام الحاحا في تعزيز نظام القانون الدولي الذي يجب أن يكون أساسا لنظام للسلام هي ، أولا ، تحقيق توافق موثوق به في الآراء حول تفسير وتطبيق المبادئ القائمة كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

والمهمة الثانية وضع معاهدات تتناول المشكلات التي من اللازم تناولها عالميا . ونرى أن من بين هذه المشكلات حماية البيئة ، واستخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة ، ومكافحة الارهاب ومنع اساءة استعمال المخدرات . إن الاعتماد المبكر لمدونة تشمل الجرائم المرتكبة ضد سلم الجنس البشري وأمنه وعقد اتفاقية ضد استخدام المرتزقة من شأنه أن يخلق أساسا قانونيا صلبا لمحاكمة ومعاقبة أفظع الجرائم وأن تكون له في الوقت نفسه آثار وقائية لا يمكن التقليل من أهميتها .

والمهمة الثالثة هي الاستخدام الأكبر لآليات دولية ، وحيث تدعو الضرورة ، ايجاد آليات جديدة لضمان الوفاء بالالتزامات التي التزم بها .

وفي مجال حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية ، يجب الوفاء بمتطلبات التعاون السلمي . ذلك يتطلب تعزيز السلام كأساس لا غنى عنه لإعمال حقوق الإنسان . وعلى الصعيد العملي ، ينبغي للأمم المتحدة أن تلتفت الى العلاقات المتبادلة بين الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إن إقامة عالم مستقر ومزدهر بحاجة الى التعاون الاقتصادي القوي والنافع على نحو متبادل . إن الأسباب التاريخية مسؤولة عن وجود الاختلالات ، لكن لا شيء يمكن أن يبرر واقع أن الكثير من بلدان العالم الثالث ، ووجود شروط تجارية جائرة ليس أقل الأسباب ، لا تستطيع تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي . والشاهد على ذلك أن البنك الدولي قد سوى حساباته مؤخرا بربح صاف بلغ بليونا من الدولارات ، مبتزا البلدان النامية باكثر مما دفع لها .

يمكن للأمم المتحدة ويتعين عليها أن تلزم نفسها بإحداث تحسن ملحوظ لذلك الوضع . إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٠ المكرسة للشؤون الاقتصادية والعمل التحضيري لاستراتيجية التنمية الدولية للعقد القادم اطارات صحيحة لتحديد الأولويات للتعاون الاقتصادي الدولي ولأنشطة الأمم المتحدة في ذلك المجال . والتسوية

المتفق عليها لمشكلة ديون البلدان النامية يجب أن تعتبر أشد المسائل الحاحا في ذلك الشأن .

في ظل هذه الخلفية ، تعتبر الجمهورية الديمقراطية الالمانية تنفيذ مبدأ نزع السلاح من أجل التنمية أمرا حتميا يحظى بأعلى درجة في سلم الأولويات . وبما أن نزع السلاح والازالة المأمونة للأسلحة بالغة التعقيد يصيران عملية متزايدة الكلفة ، لا يقلان في ذلك عن التسلح نفسه ، فإن من المفيد جدا للجميع كسر حلقة التسلح مرة واحدة والى الأبد والانشغال فيما بعد بنزع السلاح .

إن التنمية المثمرة للاقتصاد العالمي برمته تتطلب ارادة سياسية لدى الجميع لتحقيق حلول مشتركة وقابلة للحياة .

والشيء نفسه ينطبق على المشاكل الايكولوجية . وعلى الجنس البشري ألاّ يدمر الأساس الطبيعي لوجوده . واليوم ازداد وعينا بالتفاعل المبقي للحياة والقائم بين عناصر كوكبنا من الماء والهواء والتربة والغابات . ويمكننا أن نرى الآن بوضوح أكبر أن التوازن الحساس بين هذه العوامل لا يمكن قلبه دون عقاب .

إن الأمم المتحدة تقرّب وتجمّع ارادة الأمم وروحها الجماعية وتوحّد جهودها في جدول واحد . وهي تجمع في وئام بين المصالح الأمنية الوطنية والدولية . وليس هناك محفل أكثر اختصاصا يمكنه المحافظة على السلم العالمي بطريقة أفضل . إن المصدر الرئيسي لقوة الأمم المتحدة وفعاليتها هو تصميم الدول الأعضاء على اتباع الطريق الوحيد الذي يمكن أن يقود البشرية الى الألف الثالث بسلام ورغبة هذه الدول في اتباع هذا الطريق : طريق التعاون البنّاء في كل مجالات الحياة الإنسانية .

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى :

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الأول) (A/44/560)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الفقرة الرابعة من تقرير اللجنة الخامسة (A/44/560) ، توصي هذه اللجنة الجمعية العامة بتعيين السيد جون فوكس عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وتبدأ مدة العضوية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وتنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر القيام بذلك التعيين ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠